



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



## الاستثمار والاستثمار بين العام والخاص

[13]

شؤون محلية

**حلقات التحكم  
بالسوق تُستكمل**

13

شؤون محلية

**اللاجئون السوريين  
ومعاناة الضغط والابتزاز**

08

شؤون عربية ودولية

**القصف بالقصف  
والدم بالدم**

05

شؤون عمالية

**عرض خاص..  
للتجار!**

03

## الافتتاحية

### التوافق

### والإصلاح الدستوري

شاءت تطورات الأزمة السورية، وجملة التفاعلات والتأثيرات التي واكبتها خلال السنوات السبع، وموازن القوى الداخلية والإقليمية والدولية، أن يكون الحل السياسي للأزمة السورية حلاً توافيقاً بالضرورة، فالإقرار بهذا الحل أصلاً يعني عدم إمكانية أي طرف حسم الموقف عسكرياً، كما أقرت به جميع الأطراف، خصوصاً بعد أن اعتمد القرار 2254 خريطة طريق للحل، أي، أن التوافق هنا، هو شرط الوصول إلى الحل، وأحد أسسه الموضوعية، وأن شرط التوافق هو قبول تنازلات متبادلة، وعدم وضع شروط مسبقة.

إن فكرة التوافق التي كانت روح ومضمون وركيزة كل مقدمات العملية السياسية، وكل أطرها، منذ بيان جنيف 1 ومروراً بالجولات الثماني، ومسار أستانا، ومؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، ينبغي أن تكون ناظماً لعمل لجنة الإصلاح الدستوري التي بدأت عملية تشكيلها، خصوصاً، وأن عمل هذه اللجنة، وكما هو معلوم، جزء من السياق العام للعملية السياسية.

إن تجربة سنوات الأزمة، والنتائج الكارثية التي خلفتها، وضروقات إعادة الاعمار، واستئصال الإرهاب نهائياً، وخروج القوات الأجنبية، والمخاطر القائمة جراء التوتر القائم في الوضع الدولي، وتزايد حدة الخلافات والانقسامات الدولية، ومحاولات قوى الحرب والعدوان استعادة مواقعها، والتأثيرات المباشرة، وغير المباشرة لكل ذلك على مختلف أوضاع العالم، ومنها بلادنا، يفرض على جميع الوطنيين السوريين، السعي إلى استعادة الوحدة الوطنية من خلال التوافق، ليس على المشتركات الوطنية العامة فحسب، بل وتوفير أدواتها أيضاً، وتحديد طرق الوصول إليها، عبر توسيع الحريات السياسية، وإبعاد دور المال، والدين، والأمن عن السياسة، بشكل نهائي.

بمعنى آخر، إن كل الأوضاع الدولية والإقليمية والداخلية، تتطلب الوصول إلى الإجماع الوطني عبر التوافق، بغية استعادة السوريين لقراراتهم وسيادتهم، فالتوافق الآن هو شرط لا بد منه، للوصول إلى الإجماع المنشود، أما السعي إلى الإجماع، والإصرار عليه، دون تأمين بيئة مناسبة للتوافق، يمكن أن يصبح سبباً لتأخير الحل، وحتى معطلاً له، رغم أن ميزان القوى الدولي الجديد يلجم التدخل الخارجي المعادي، بصيغه التقليدية المباشرة، ويحد من تأثيره، ويوفر للسوريين الفرصة الذهبية للتوافق فيما بينهم، على بنية سياسية جديدة، يكون القرار فيها للشعب السوري، أولاً وأخيراً، قولاً وفعلاً.

تزامنت الأزمة السورية، مع مرحلة انتقالية من تطور الوضع الدولي، من أبرز سماتها تصاعد دور حلفاء سورية بشكل يومي، وتراجع الخصم بتسارع، وتخبطه، مما وفر المناخ المناسب، والإمكانية أن يستعيد الشعب السوري قراره، رغمًا عن إرادة القوى المعادية، في دوائر صنع القرار الغربي، وأتباعهم من الدول الإقليمية، وعليه يمكن أن تعوض سورية، عن جزء من الخسائر الكبرى التي تعرضت لها قبل غيرها من الدول، وعدم إضاعة المزيد من الوقت، والإسراع في توفير العامل الذاتي من خلال توافق السوريين فيما بينهم، والإقدام على البدء بالحل السياسي.

# انسحاب حكومي بطريقة التسلسل!



صرحت وزيرة شؤون الاجتماعية والعمل لصحيفة كفاح العمال، عن بعض العناصر الرئيسية التي تضمنتها خطة الوزارة لسوق العمل، وتركيب القوى العاملة في ظل الظروف الراهنة، وعن رؤية الوزارة المستقبلية لهذه السوق.

باستثمار كامل فائض أموالها، وتحديث بشكل مختصر عن إجراءات المؤسسة لتحصيل ديونها التي لم يحصل منها شيء حتى الآن، حيث تبلغ ديون مؤسسة التأمينات الاجتماعية على القطاع العام والخاص حتى عام 2017 أربعين مليار ليرة، ولم تذكر ديون المؤسسة التي استدانها الحكومة، ولم تحصل حتى تاريخه، والتي تصل إلى مئات المليارات، وفضلت وزيرة الحديث عن فائض أموال مؤسسة التأمينات مع أنها تواجه ضائقة مالية حقيقية قد توصلها إلى حد الإفلاس، بسبب ديونها التي لم تسدد، وبسبب تحميلها نفقات تعويض المعيشة للمتقاعدين، التي كان يجب تحميلها للحكومة، وبسبب القوانين المتكررة كل عام التي تصدر وتعفي أصحاب المؤسسات الاقتصادية من فوائد المبالغ المترتبة بذمتهم لصالح المؤسسة.

من الواضح، أن الحكومة ليس لديها أية رؤية أو حل جوهري وجذري لمشاكل الطبقة العاملة، وحتى لسوق العمل، ولا تملك حلاً حقيقياً وجدياً لمشكلة البطالة، وهي لا ترى في تدني مستوى الأجور والرواتب وتراجع مستوى المعيشة، مشكلة حقيقية بل جل ما يهملها هو: الانسحاب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لصالح المنظمات الدولية والقطاع الخاص.

الربح وستضمن الحكومة لهم البيئة القانونية والتشريعية المناسبة لجني مزيد من الأرباح على حساب الطبقة العاملة، بحجة إعادة الإعمار. وتحدثت الوزيرة عن السعي لتثبيت العقود السنوية المستمرة بالرغم من مرور عام وأكثر على صدور قانون تثبيت العمال «العقود» ولكن لم يثبت أحد بناءً على هذا القانون بل يجري تسويق ومماطلة بشأن تثبيت هؤلاء العمال، وتعد مشكلة العقود السنوية من المشاكل التي تسببت فيها الحكومة عبر تبنيها لسياسات صندوق النقد الدولي من خلال الإعلان عن مسابقات لتوظيف في المؤسسات الحكومية بموجب عقود سنوية فقط، المتفق مع شعار « لا عمل دائم لوظيفة دائمة» الذي تخوض الطبقة العاملة في فرنسا نضالاً ضارياً في مواجهته.

أما فيما يخص العمال في القطاع الخاص، فقد أكدت الوزيرة عدم وجود أية مفعول لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية لاستقالة العامل المسبقة بعد صدور القانون رقم 17 ولكن بدورنا نستطيع أن نقول: إن الحكومة شرعت في القانون استقالة العامل المسبقة عبر السماح لرب العمل بتسريح عماله بشكل تعسفي وقت ما يريد.

## فائض أموال التأمينات!!

كما نوهت الوزيرة بالقانون رقم 2 لعام 2005 الذي أعطى الحق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية

البطالة، ولا بتوفير فرص العمل للشباب، بل تترك المواطن يبحث عن عمل بنفسه، وهذا واضح من تصريح الوزيرة حول تعزيز قدرات الداخلين إلى سوق العمل بالتعاون مع القطاع الخاص والأهلي لتعزيز برامج المسؤولية الاجتماعية، وتأييدها بما ينعكس إيجاباً على العمل الخاص وممارسة العمل الحر، كما أن الوزيرة لم تخف اعتماد الحكومة على الجمعيات، والقطاع الأهلي والمنظمات الدولية، لتحملها مسؤولية حل مشكلة البطالة، وكل هذا يؤكد أن الحكومة سائرة في برنامجها الاقتصادي الليبرالي، والذي يقود إلى انسحاب الدولة من تحمل مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية لصالح القطاع الأهلي والمنظمات الدولية.

## تعديل قوانين العمل لمصلحة من؟

أشارت الوزيرة في تصريحها، إلى القرار الذي اتخذته الوزارة بشأن الاستعانة بأصحاب الخبرة الطويلة في القوانين والتشريعات، لتعديل قوانين العمل بالتعاون مع اتحاد نقابات العمال ومنظمات العمل ولكن من الواضح أنه من خلال سياسة الوزارة والحكومة بشكل عام، أنه لن يصدر قانون ينصف الطبقة العاملة ويعيد إليها حقوقها التي سلبت منها عبر السنين الماضية، بل ستصدر قوانين أسوأ من التي سبقتها وستعزز نفوذ أصحاب

## ميلاد شوقي

### الأزمة شماعة

الوزارة، اعتبرت أن الأزمة هي السبب الرئيسي في زيادة المتعطلين عن العمل، عبر استهداف الإرهاب لمنشآت اقتصادية وخروجها عن الخدمة وانضمام عمالها إلى المتعطلين عن العمل، مع أن مشكلة البطالة مشكلة موجودة قبل الأزمة، ولم تستطع الحكومة إيجاد أي حل لها، كما أن الوزيرة لم تر في القانون رقم 17 لعام 2010 الدور كبير في تسريح العمال وانضمامهم إلى المتعطلين عن العمل، عبر السماح لرب العمل بتسريح عماله بشكل تعسفي، والذي سرح آلاف العمال بناءً عليه، كما أن تدني مستوى الأجور والرواتب الذي يدفع العديد من الشباب للعزوف عن العمل، بسبب تدني مستوى المعيشة، والذي يعود إلى سياسات الحكومة الاقتصادية التي تقف بجانب أصحاب الربح ضد أصحاب الأجور، وإصرارها على عدم تحسين مستوى المعيشة ليس مشكلة أيضاً برأي الوزارة.

### الحكومة ليست معنية بشيء

يتبين من تصريح الوزيرة، اعتماد الحكومة بشكل رئيسي على برنامج دعم الخريجين الجدد، وبرامج دعم المشاريع المتناهية بالصغر، وهذا يدل على أن الحكومة تعتبر نفسها بأنها ليست معنية بمشكلة

## بصراحة

محمد عادل اللحام



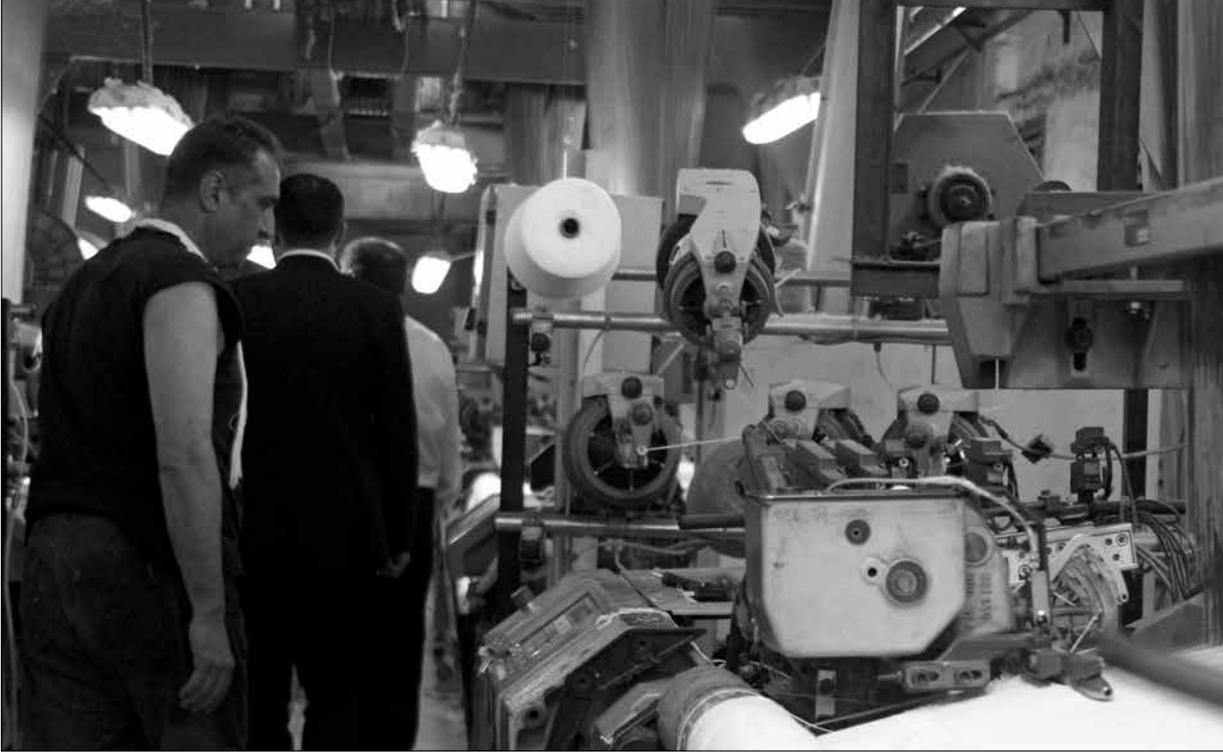
### الطبقة العاملة السورية خيارها أماتها

التاريخ الوطني المجيد للطبقة العاملة السورية، الذي صنعته جدارة وجسارة، أكسب الطبقة العاملة الحصانة والمناعة في مواجهة دعوات التفطيت المختلفة، وهذا التكون التاريخي ليس شيئاً عابراً أو مؤقتاً أو تكتيكياً، بل هو جزء أصيل من مكوناتها الفكرية والسياسية والثقافية والطبقية، وبهذا تكون الطبقة العاملة مدافعاً حقيقياً عن المصالح الوطنية العليا، لأن لها في ذلك مصلحة عميقة تتوافق مع مصالحها العامة والخاصة، ولا يمكن أن تنحاز عنها، بل ستدافع عنها بكل ما تملكه من قوى وإمكانات، وما تملكه شيء كثير إن استطاعت تنظيم قواها، والخلاص من المعوقات التي تكبل حركتها.

الطبقة العاملة تؤكد دائماً، على موقفها وموقعها الأصيلين للذين تميزت بهما تاريخياً « الوطني والطبقي»، بالرغم من حالات الهبوط التي فرضها التغيير في موازين القوى، ليس على الصعيد الداخلي فقط، بل أصاب القوى الثورية على الصعيد العالمي وهي تستعيد قدراتها الآن بفعل التغيير الحاصل بميزان القوى الدولي، أي أن الأفق أصبح مفتوحاً أمام حركة الشعوب لتستعيد سلطتها الحقيقية على ثرواتها المنهوبة، وترسم مستقبلها بما يعبر عن مصالحها الحقيقية، وهذا التطور الجاري سيعكس نفسه بالضرورة على الطبقة العاملة السورية وعلى الشعب السوري.

إن الطبقة العاملة السورية كانت أكثر المتضررين قبل وأثناء الأزمة بسبب الهجوم الواسع الذي شنته الليبرالية على حقوقها ومكاسبها الاقتصادية والديمقراطية، وأهم ما في ذلك: حقها بأجر عادل يؤمن كرامتها، وحقها بمكان العمل الذي يؤمن استمرارها واستقرارها، ويمنع عنها شبح البطالة المخيم على رؤوس العمال، ويهددهم بالتسريح في أية لحظة، وخاصة عمال القطاع الخاص الذين فرض عليهم قانون عمل غير عادل، وغير منصف ومنحاز لأرباب العمل وقوى السوق، وهنا لابد من الإشارة إلى أن قطاعاً واسعاً من القوى الوطنية بما فيها الكثير من الكوادر النقابية قد رفضوا ما جاء في القانون من مواد جائرة بحق العمال في القطاع الخاص، ولكن الأدوات المفترض استخدامها لرد الظلم عن مصالح العمال كانت قاصرة ومقيدة بفعل المادة الثامنة القديمة من الدستور السوري القديم، وهذا يطرح على الحركة النقابية والعمالية مهمة إزالة آثارها طالما يجري الحديث الآن عن تعديل للدستور، أو كتابة دستور جديد يضمن بشكل فعلي استقلالية الحركة النقابية والعمالية بما يمكنهما من الدفاع عن حقوقهما ومصالحهما.

# عرض خاص.. للتجار!



اعتدنا أن تصطم الأصوات الشعبية المطالبة برفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة، بإجابات حكومية متشابهة تصب جميعها في سياق عدم توافر السيولة النقدية بفعل الظروف التي تمر بها البلاد، لكننا في المقابل كثيراً ما نسمع بإجراءات حكومية تعوزها الحكمة والعدل، تمارس علناً لمنح التسهيلات والدعم لكبار المستثمرين والتجار على حساب الطبقة العاملة الأكثر فقراً، والتي لا تحظى حين يتعلق الأمر «بالعطاءات» الحكومية بغير الوعود، ومن المؤكد، أن هذه السياسات الحكومية المحابية للأثرياء على حساب الفقيرين ليست حالة استثنائية ولا زلة غير متوقعة، إنما هي: سياسات مدروسة تسوق بلادنا نحو المزيد من الغرق في مستنقع الليبرالية الاقتصادية.

## ■ غزله الماغوط

### كَيْلٌ بمكيالين

منذ بضعة أيام، لبت الحكومة مطلباً كان قد قدمه كبار مستوردي القطاع الخاص الذين يحتكر بعضهم استيراد منتجات أساسية في السوق السورية. إذ وافقت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء على وقف العمل بالقرارات والتوصيات والكتب المتعلقة بالزام هؤلاء المستوردين بتسليم 15% من مستورداتهم للجهات العامة، بسعر التكلفة منذ عام 2013 وذلك بناءً على طلب المستوردين بوقف العمل بهذا القرار، بحجة تأخر جهات الدولة في دفع ما عليها من التزامات مالية لهم لقاء العمل بهذا القرار.

أي: إن الحكومة ببساطة تخلت عن مصدر دخل مهم لها، كان من الممكن أن يستثمر في دعم القطاع الإنتاجي كما أنها فتحت المجال للتجار لممارسة المزيد من الاحتكار والتلاعب بالأسواق

السورية، ألا يعني ذلك صراحة، أن دعم المنتج المحلي ليس على الإطلاق على سلم أولويات الحكومة؟

### في المقابل

في سياق منفصل، نقرأ أن الحكومة تتمتع عن منح أية تسهيلات إنتاجية أو تسويقية لشركات القطاع العام، التي تعاني إلى جانب الإهمال الحكومي من تردي خطوط الإنتاج ونقص اليد العاملة ومناقسة المنتج المستورد، إذ تواجه شركة مثل: دهانات أمية صعوبات كبيرة على مستوى التسويق بسبب عدم التزام الجهات العامة باستيراد منتجات الشركة، إضافة إلى انتشار المنتجات

أن تجد منفذاً لتسويقها، وثمة أمثلة أكثر من أن تحصى هنا..

### باختصار

تكفي نظرة خاطفة على واقع الاقتصاد السوري لنلاحظ الهوة الواسعة في التعامل الحكومي مع كل من المستوردين الكبار، وما يلقونه من دعم وتنازلات وتسهيلات لتعزيز مكانتهم في أسواقنا من جهة، وما تواجهه الشركات التابعة للقطاع العام من سياسات منهجية تهدف إلى عرقلتها وتخسيرها، والحيلولة دون استعادة مكانتها الاقتصادية، بما يقود بالتالي إلى سوقها نحو التشاركية وتقديمها على طبق من ذهب إلى القطاع الخاص.

المهربة التي تباع بأسعار بخسة في الأسواق. الأمر ذاته ينطبق على عشرات الشركات الرائدة في قطاع الدولة، والتي انتهى بها المطاف إلى تكديس المنتج والعجز عن التصريف، وبالتالي تراكم خسائر بالغة وعجز عن تحسين أوضاع العمال عبر الحوافز ونسب الأرباح، مثلاً: تعاني شركة بردى من انحسار منافذ التوزيع وإغراق مؤسسات التدخل الإيجابي بالمنتجات المستوردة، في حين تتكدس البرادات المنتجة وطنياً في المستودعات، كذلك تتكدس الشركة العامة للزجاج آلاف الألواح الزجاجية المحجرة في العراء، بعد أن ضاقت بها المستودعات، دون

## الطبقة العاملة



### اليونان\_ لقد نرنا في أزمته

تظاهر نحو 2000 مدرس وطلاب يوم 30 آذار في العاصمة اليونانية أثينا، للتعبير عن رفضهم لخطة الحكومة في إصلاح المنظومة التعليمية، وطلب المدرسون بعودة عمل دائمة، وإلغاء عقود العمل المؤقتة، والتراجع عن إجراءات التقشف التي حولت نحو ثلث المدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية إلى العمل بنظام العقود المؤقتة، وطلبوا الحكومة بتأمين وظائفهم، وفي الطرف المقابل واجهت الشرطة اليونانية المتظاهرين برذاذ اللؤلؤ، وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «لقد نرنا في أزمته»، «يريدون أن ندفع ثمن نومهم»، إن التنظيم والهجوم المضاد خيارنا». كانت الاتحادات والمراكز العمالية والنقابات، قد نظمت مظاهرة يوم 20 آذار من أجل إقرار اتفاقيات عمل جماعية.



### تحالف نقابي

وقعت ثلاث نقابات من المغرب والسودان والبحرين اتفاقية للشراكة والتعاون بينها في عدد من القضايا، بينها الدفاع عن العمال الفلسطينيين. جرى توقيع الاتفاقية يوم 28 آذار في العاصمة المغربية الرباط بين الاتحاد الوطني للشغل في المغرب، والاتحاد العام لنقابات عمال السودان، واتحاد نقابات عمال البحرين، وتتنص الاتفاقية على تنسيق الجهود والمبادرات عربياً وإفريقياً ودولياً للدفاع عن القضية الفلسطينية عامة، وعن العمال الفلسطينيين في دول اللجوء على وجه الخصوص، لمساعدتهم على تخطي العقبات القانونية المفروضة عليهم، ولتمكينهم من حقوقهم في العمل والتي تضمنها المواثيق والقوانين الدولية. وتوسى الاتفاقية إلى تبادل التجارب والخبرات في مجالات العمل النقابي التنظيمية والمهنية والمطلبية.



### المانيا\_ عمال القطارات

بدأ صباح يوم 29 آذار إضراب تحذيري لشركات المواصلات العامة في فرانكفورت، ولم تغادر قطارات الأنفاق والشوارع مرآئها، وكان اتحاد فيردي العمالي قد دعا للإضراب في وقت سابق للمطالبة بزيادة أجور نحو 2,300 عامل في الخدمات العامة على مستوى الحكومة الاتحادية والولايات والبلديات، على ألا تقل هذه الزيادة عن 200 يورو في الشهر، هذه الزيادة التي يرفضها أرباب العمل، والذين هاجموا بدورهم الإضراب وصنفوه بالفوضوي، وأكد اتحاد RMV لشركات المواصلات العامة: أن الإضراب لم يؤد لفوضى كبيرة، حيث كان الجو هادئاً في محطة قطارات فرانكفورت، ولجأ المواطنون للحافلات، أو ركوب الدراجات خلال الإضراب. وكانت قد شهدت عدة ولايات ألمانية إضرابات تحذيرية خلال الأيام الماضية.



### فرنسا\_ إضرابات الأجور

دخل موظفو شركة «أير فرانس» الفرنسية للطيران إضراباً يوم 31 آذار، للمرة الرابعة خلال شهر، وتقول النقابات: إن على الشركة مشاركة ثروتها مع موظفيها بعد تحقيقها نتائج جيدة العام الماضي، إلا أن الإدارة تؤكد أنها لا تستطيع رفع الرواتب، لأن ذلك سيعيق النمو في قطاع الطيران، عالي التنافسية. بينما سيبدأ موظفو شركة خطوط السكك الحديدية سلسلة من الإضرابات على مدى ثلاثة أشهر الأسبوع المقبل، ومن المقرر أيضاً أن يضرب عمال النظافة ابتداءً من 3 نيسان للمطالبة بإنشاء خدمة وطنية لجمع القمامة. نفذت 11 نقابة عمالية حتى الآن إضرابين في 22 شباط و23 آذار للمطالبة برفع رواتب العاملين بنسبة 6 بالمائة، ومن المقرر تنظيم إضرابين إضافيين في 3 و7 نيسان المقبل.

# أنصفو عمال المخابز في السويداء



أحدث فرع الشركة العامة للمخابز في السويداء عام 1985 إدارة المخابز الآلية العاملة في المحافظة، ويعمل الفرع على تأمين مادة الخبز التمويني على ساحة المحافظة، من خلال منافذ البيع في المخابز والمعتمدين في القرى والأحياء كافة والمعتمدين أصولاً من مديرية التجارة الداخلية.

## ■ وائل منذر

### الطاقة الإنتاجية

ويبلغ عدد الخطوط العاملة في الفرع 8 خطوط وطاقة الخط الواحد 9 أطنان وقد تم دمج المخابز الاحتياطية مع المخابز الآلية منذ بداية عام 2017 وهي تضم المخابز التالية:

1- مخبز القريا: طاقته الإنتاجية 10600 كغ يومياً.

2- مخبز قنوت: طاقته الإنتاجية 9000 كغ يومياً.

3- مخبز الثعلة: وضع للاستثمار منتصف شهر كانون الأول عام 2017، وطاقته الإنتاجية 8000 كغ يومياً.

4- مخبز المزرعة: وهو قيد الإنجاز وسيتم افتتاحه في هذا العام.

أما الوضع الإنتاجي في فرع الشركة العامة للمخابز في السويداء، بلغت نسبة التنفيذ للخطة الموضوعية فيه 116,5%، وكانت نسبة المردود لكل 100 كغ دقيق 124 كغ والحد المعياري 120 كغ ونسبة التالف الصناعي أربعة بالألف علماً أن الحد المسموح فيه خمسة بالألف.

يبلغ عدد العاملين في هذا الفرع 341 عاملاً و237 عاملة بصفة دائمة و103 بصفة مؤقتة.

### رأي نقابي

أكد أحد النقابيين: ضرورة إدراج عمال المخابز ضمن الأعمال الشاقة والخطرة بسبب زيادة وكثرة الأمراض السرطانية والتنفسية، بسبب استنشاق غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن احتراق مادة المازوت، وتعرضهم للحرارة المرتفعة التي تتجاوز 50 درجة في صالات الإنتاج، وضرورة إشراكهم بمظلة التأمين الصحي الشامل، كما أكد على ضرورة صرف طبيعة العمل حسب نصوص قانون العاملين الأساسي، حيث ورد في القانون المذكور أن أدنى نسبة في طبيعة العمل هي 4% وتصل حتى 40% من الراتب والذي حدث هو الالتفاف على هذا القانون هذا، منذ اليوم الأول لبدء العمل فيه، وأخذ التعويض الممنوح على القانون السابق 25% وقسم على

الغذائية، وتعويض اللباس أسوة بباقي القطاعات، وتعديل أسعار الوجبة الغذائية، بما يتناسب مع أسعار السوق وفصل العمل الإضافي عن أيام العطل والأعياد، وإعطاء العمال ساعة طوارئ، وصرف طبيعة العمل والاختصاص لمستحقها، وتأمين وسائل نقل للعمال، عملاً بالنظام الداخلي للشركة، ومنح العمال المياومين تعويض غلاء المعيشة، والغاء حرمانهم منها.

1- الإسراع بتثبيت العمال المؤقتين حيث تم إخبار العمال من تاريخ 2017/8/13 أنهم تم تثبيتهم وحتى تاريخه لم يثبت أي عقد.

2- الاستفادة من المساحات الأرضية الواسعة في المخابز الآلية بما يعود بالفائدة على الإنتاج والعمال.

3- تعيين عمال جدد لتعويض النقص الكبير في اليد العاملة.

4- إعداد دورات تأهيل للعمال بصفة العجان وذلك لقلّة الخبرة وتحسين نوعية وجودة الرغيف.

5- زيادة الأجور بما يوازي تكاليف المعيشة، ولمنع تسرب العمال بسبب الرواتب الهزيلة.

الراتب الجديد وأعطى نسبة 20,3% وبذلك حرم عمال المخابز من الاستفادة من ميزات القانون، وطالب النقابي بتنفيذ قرار وزير التجارة الداخلية رقم 2489 تاريخ 2017/11/9 القاضي بزيادة الحوافز الإنتاجية 35% لعمال المخابز، وبين أن سبب تأخير الصرف، هو عدم نشر القرار بالجريدة الرسمية، علماً أن الجريدة لا تبعد 200م عن مبنى الشركة العامة للمخابز.

انتقد نقابي آخر عمل مراقبي التموين قائلًا: لا يجرؤ مراقب التموين على الدخول إلى سوق «الخضرة الهال» لكتابة مخالفات بحق من يرفع الأسعار، لكنه بكل بساطة ينفذ ضبوطاً بحق عمال المخابز، فهل يعقل أخذ ربطة خبز من خط الإنتاج، وليس نهاية الخط، وكتابة ضبط في ظل أن الخميرة محدودة الصلاحية وغير فعالة، وكل كيس طحين مختلف عن الآخر، «أين العدالة في ذلك؟!»

### مطالب عمالية

منح عمال المخابز طبيعة عمل 100% والصل



المطارات- الكادر التدريسي.  
الدمارك: الكادر التدريسي.  
إسبانيا: إضرابات المتقاعدين.  
بريطانيا: ضد ضعف الأجور.  
بلجيكا: إضراب الطيارين- ضد قانون المعاشات.  
أستراليا: ضد طبع العملة- ضد ضعف الأجور.  
جنوب إفريقيا: عمال المعادن.  
فلسطين: ضد الحصار- موظفو وكالة الغوث.

سلفينيا: معلمو المدارس.  
الهند: عمال الكهرباء.  
البرتغال: عمال البريد.  
النيجر: ضد قانون المالية- ضد الاحتلال.  
فرنسا: موظفو شركة «إير فرانس» للطيران- عمال السكك الحديدية- ضد تقليص أعداد موظفي القطاع العام- ضد التقشف.  
اليمن: عمال شركة النفط اليمنية- عمال مطار سيئون- عمال مطار عدن الدولي.  
المغرب: عمال الإنعاش الوطني- عمال

## الكلمة الآن للطبقة العاملة

تتصاعد موجات الإضرابات والحركات الشعبية ضد قوى الفساد في العالم، بدءاً من عمال الأونروا في فلسطين المحتلة، وليس انتهاءً بعمال سكك الحديد في باريس.

حيث شهدت الأشهر الست الماضية، من عام 2018 إضرابات متصاعدة في مختلف أنحاء العالم تعكس صعوداً ملحوظاً في قدرة الطبقة العاملة على إعادة تنظيم صفوفها وتحديد شعاراتها التي تواجه بها قوى رأس المال المأزوم في بنيتها بسبب الأزمة الرأسمالية العاصفة، والتي دفعت قوى رأس المال إلى تشديد استغلالها بتخليص الطبقة العاملة حقوقها ومكتسباتها التي انتزعتها في مراحل سابقة، لهذا فإن الطبقة العاملة ذهبت نحو الخيار الذي يمكنها من رد العدوان على تلك الحقوق والمكتسبات شاهرة سلاحها الأقوى وهو: الإضراب، وهو سلاح موجه بالنسبة لقوى رأس المال وفعال في تحقيق النتائج وفقاً لموازين القوى، التي تعمل الطبقة العاملة في إطارها وهي متغيرة وليست ثابتة، وتسير نحو التطور لصالح حركة الطبقة العاملة وانضمام قطاعات واسعة من العاملين بأجر لتلك الإضرابات هو أحد المؤشرات الهامة على قدرة العمال على قيادة الحركة في الشارع، وتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها.

### الدول المتصدرة للإضرابات خلال السنة أشهر الماضية:

لبنان: عمال الكهرباء.  
مصر: عمال الألبسة- عمال سماء طلاء- عمال الملابس «بجيا تكستائل»  
العراق: عمال البلديات- إضراب ضد الخصخصة- عمال الميناء- موظفو نفط شمال- ضد خصخصة الكهرباء.  
الأردن: ضد ضريبة الدخل- عمال الأسمدة.  
كوريا الجنوبية: عمال هيونداي- عمال شركة موتورز.  
ألمانيا: عمال صناعات المعدنية- عمال النقل- عمال القطارات- عمال دور الحضارة- مركز التشغيل- مكاتب خدمات الموظفين- عمال النظافة.  
اليونان: ضد الغلاء- ضد إجراءات التقشف- كادر تدريسي والطلاب.  
تونس: ضد الغلاء- عمال شركة الخطوط التونسية- عمال الحضائر- أساتذة المعاهد.  
الجزائر: النقابات المهنية- عمال الخطوط الجوية.  
الولايات المتحدة: عمال الوجبات السريعة- عمال الاتصالات- عمال «جنرال إلكتريك»

# رسائل الردع الصاروخي : القصف بالقصف والدم بالدم



■ محمد العبد الله

« غزة الآن بتكتيكات المقاومة، تجيب على مقولة تحييد أسلحة العدو التي تعتبر أهم حجة لأيديولوجيا اللاعنق. النفق والتفجير عن بُعد والمقذوفات والقناص هي تحييد لأسلحة العدو. »  
« إما أن نقاوم أو ننتظر الإبادة. »  
« من كتاب / وجدت أجوبتي: هكذا تكلم الشهيد باسل الأعرج. »

لم تحمل قذائف وصواريخ الفضائل الفدائية الفلسطينية في قطاع غزة المتجهة نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، المتاخمة لقطاع غزة، النار لمراكز تجمع الغزاة المحتلين، فقط، بل، سلطت الضوء مجدداً على النهج والأسلوب «الكفاح المسلح» الذي يجب أن تحرص على التمسك به قوى التحرر في المعركة الطويلة والمستمرة منذ قرن ونصف مع الغزاة من أجل حرية الوطن وتحرر الإنسان العربي الفلسطيني. خاصة، وأن البعض بدأ يعمل على تقديس «السلمية» كنهج وبرنامج عمل أساسي، إذا لم يكن «الوحيد» في هذه المرحلة الجديدة من الصراع التاريخي مع الغزوة الاستعمارية/الصهيونية التي تسعى لاستكمال الخطة/العمل، على اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وطرده خارج وطنه. ولن نتكلم العناء الكبير ونحن نتابع المقالات والتحليلات والندوات التي تُصخّ في الإعلام المقروء والمسموع والمشاهد، في محاولة ممنهجة لكي الوعي الثوري بهدف إحلال «ثقافة» مثقوبة ومعطوبة عن نضال سلمي «وحيد» لا عنفي في مواجهة مُستعمر إحلالي وفاشي وتوسعي. بل، بدأت بعض الساحات ووسائل التواصل الاجتماعي، تزخر بصور «غاندي» ومارتن لوثر كينغ» ليوظفها البعض، بأنها بداية الانطلاق لمرحلة «ماكان» ينبغي حمل السلاح!».

## خلي السلاح صاحي

تطورات الأيام الأخيرة، من شهر أيار/ مايو المنصرم، المعقدة بالدم والنار، أعادت التأكيد لمن رهن مخطئاً وواهماً، على «سقوط» السلاح من أيدي الفدائيين ليحل محلها، الحجر والمقلع رغم أهميتها في المظاهرات والمسيرات- بأن كل «أحلام اليقظة» عند الأعداء المكشوفين والمستترين، لإبقاء السلاح في المخازن حتى يصدأ من قلة الاستعمال، «توافقاً» مع صفقة التهدئة والتنازلات المرتقبة والمفتوحة التي يطبل لها «كتبة وأبواق» الاستسلام والسير في ركاب القرارات الأمريكية/الصهيونية، المحمولة على أنظمة الاستبداد والتبعية في الخليج وشبه جزيرة العرب. لكن تلك الأوهام والأحلام، أثبتت وقائع الميدان، سطحتها وعجزها عن تقدير الموقف، الذي أكدت عليه الكتاب والسرايا والمجموعات الفدائية المقاتلة في بيانها المشترك والجماعي يوم الأربعاء 31 أيار/ مايو «انتهى الوقت الذي يحدد فيه العدو قواعد المواجهة ومعدلات الصراع منفرداً، فالقصف بالقصف». لهذا فإن أكثر من 130 قذيفة هاون وصاروخاً، قد أعادوا لمن فقد الذاكرة، أن الدم الفلسطيني ليس ماءً مسفوحاً في صحراء التفرقة التي يسعى حلف الأعداء لدفع الفلسطينيين إليها، مجدداً. لأن 120 شهيداً وأكثر من 13 ألف جريح «منذ 30 آذار/ مارس وحتى ساعة كتابة المقال» لا يمكن أن يبقى الرد عليهم محصوراً في مناقشة الرأي العام الإقليمي والدولي للضغط على

موحد في التصادم مع المشروع الاستعماري الاحتلالي وفي مواجهة «الأسرلة» التي تعني في سلوك وقوانين المستعمر «سحق إنسانية المُستعمر وسلبه حقوقه» وفي رفض دور سلطة رام الله، المُشاركة بحصار شعبنا في غزة من خلال العقوبات التي تفرضها عليهم، كما قال أكثر من متحدث مشارك في التظاهرة.

المفتوحة، استناداً على درجة استعداد هذا الشعب داخل الوطن المحتل من الانخراط في معركة واحدة ضد الغزاة المحتلين، كما تضمنه شعار يوم الجمعة الأخيرة في مسيرات العودة «من غزة إلى حيفا: وحدة دم ومصير مشترك» .

## شعب واحد ومعركة واحدة

جاءت مظاهرات مدينة حيفا غير المرخصة- التي دعا إليها ونظمها «الحراك الشبابي» المُشكل من خارج الأحزاب التقليدية، وبمشاركة رموز بعض القوى السياسية، لتعيد التأكيد على الحالة الكفاحية والثورية التي يتمتع بها هذا الجيل من الشباب والشابات، كما عبّرت عنها الهتافات والشعارات التي أكدت على «بطولة» غزة وتحديها للمستعمر، وعلى وحدة الشعب والهدف والمصير: من حيفا إلى غزة ومن حيفا إلى اليرموك شعب واحد ما بيموت، و ضد اتفاق العار «أوسلو»، وكل اللغو والثرثرة عن الحل السلمي التي ملأت فضاء ميدان التجمع- ساحة دوار، الشهيد باسل الأعرج، بما تحمله رمزية ودلالات الاسم والمكان- لتؤكد في الشعار السياسي كما ظهر في الهتافات، وفي التحرك النضالي المباشر على أرض الميدان، على درجة عالية من التحدي، لأن هذا الحشد لم يأت للتضامن، بل للانخراط في الكفاح الواحد لشعب

لم يعد مفاجئاً لاي مراقب أو محك سياسي تراجع دور الضفة الغربية الجديدة المفتوحة مع العدو

## غضب الضفة.. المكبوت والمقموع

لم يعد مفاجئاً لاي مراقب أو محلل سياسي تراجع دور الضفة الغربية في المواجهة الجديدة المفتوحة مع العدو منذ 30 آذار/ مارس «مسيرة العودة». لأن القمع الذي تمارسه سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود ضد القوى السياسية المقاتلة والمناضلة، ومطاردة واعتقال كل من يعمل على الإشتباك مع العدو المحتل، بالسلاح أو القلم، قد أدى الوظيفة المطلوبة، إضافة إلى التدمير الممنهج، الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي تمارسه قوى التخريب «الناعمة» «الإن جي أوز» المرتبطة بقوى الهيمنة الاستعمارية. لهذا عملت وتضافرت هذه العوامل مع سواها على تدني مستوى الفعل الكفاحي في الضفة، الذي يحاول بعض المناضلين بالحركة الشبابية والسياسية تطويره.

في دراسة وتقييم دروس المواجهات، المدنية/ السلمية مع قوات العدو خلال الشهرين الماضيين، لابد للقوى السياسية المناضلة من الاتفاق على الهدف الاستراتيجي للتحرك « مسيرة العودة الكبرى» والتي تم إضافة الهدف مرحلي إليها «كسر الحصار» للشعار، في محاولة واضحة لتقديم وتنفيذ «كسر الحصار» راهناً، وهو انتصار في حال تحققه. إن تطوير الأداء الكفاحي المشترك، يتطلب تلازم كل أشكال النضال، مع التأكيد على ضرورة الالتزام بأهمية السلاح للعامل الدائم ليس مع فاشية ووحشية المحتل، بل مع وجوده الاستعماري الاحتلالي لأرض الوطن.

# بين عام 2004 و.. 2018



نضع بين أيدي قراء «قاسيون» صفحات من تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري الذي انعقد في كانون الأول عام 2004، الذي وضع الخطوط الأساسية لرؤية الشيوعيين السوريين، وقراءتهم لتطور الوضع الدولي، والتي تطورت فيما بعد، من خلال وثائق اللجنة الوطنية لوحد الشيوعيين السوريين، وحزب الإرادة الشعبية، حيث تنبأت الوثيقة، وكما سيتضح للقارئ الكريم، باتجاه الوضع الدولي وأفاقه...

بطرده للدولار من مساحة واسعة كان يشغلها، هي أوروبا الغربية. وحسب تقديرات الاختصاصيين فإن حجم الدولار النقدي الموجود في السوق العالمية يزيد ما بين (50 و200) مرة عن حاجة السوق فعلياً له، لذلك فإن الأوساط المالية العالمية التي تلعب الاحتكارات الأمريكية دوراً أساسياً فيها إلى جانب الصهيونية العالمية، كانت أمام خيارين لا ثالث لهما في نهاية المطاف:

- إما التخلي الطوعي عن الدور العالمي للدولار بالتدريج، مما يعني فقدان الإمبريالية الأمريكية لموقعها الأول اقتصادياً وبالتالي سياسياً وعسكرياً.

- وإما الاستفادة من الوضع السياسي والعسكري القائم لديها للحفاظ على وضع الدولار، وبالتالي الهيمنة العالمية الاقتصادية الأمريكية للدولار، ولكن هذه المرة عبر استخدام القوة.

لذلك فإن الكثير من الباحثين، من الغرب والشرق قد تنبؤوا بأحداث 11 أيلول قبل وقوعها بأشهر عديدة مثل: الأمريكي «ليندون لاروش»، والروسية «تاتيانا كاليغينا»، وقد الكندي «ميخائيل شادوفسكي». وقد نشرت «قاسيون» الكثير من هذه التوقعات في حينه. وجاءت الأحداث وأكدت، أن الإمبريالية الأمريكية لجأت إلى الحل الثاني للحفاظ على دورها المتهوي، وكانت ضربة أفغانستان، العملية الأولى في إعلان ما سمته «الحرب العالمية على الإرهاب»، دون تحديد أفاق مكانها وزمانها.

**تناقضات اجتماعية داخلية عميقة**  
لقد أسست الإمبريالية الأمريكية لنفسها عبر نهجها المنظم للعالم على مدى نصف قرن نمتاً من الحياة الاستهلاكية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، خفف إلى حد كبير من التوترات الاجتماعية التي يسببها التناقض الأساس بين العمل ورأس المال، والذي يتجلى بتمركز هائل للثروة بيد أربعين عائلة تملك الولايات المتحدة الأمريكية وتحكمها، ومن الواضح أن تراجع إمكانية الاستمرار بالذهب العالمي بالوتيرة السابقة،

عالمية استراتيجية تؤثر في التبادل على باقي السلع. والواضح أن إنتاج الدولار الورقي بلا حدود أعطى الولايات المتحدة وضعاً تمييزياً سمح لها بالمقابل، الاستيلاء على ثروات العالم دون مقابل، ولكن هذه الأفضلية التي سماها كاسترو «بفقاعة الصابون» التي لا بد أن تنفجر في يوم من الأيام، تحولت إلى نقطة ضعف كبرى وصاعق يدفع الاقتصاد الأمريكي إلى الانهيار في حال تخلي العالم أو جزء منه عن الدولار كعيار للتبادل. وكان هذا الأمر واضحاً للأوساط القيادية في الإمبريالية الأمريكية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، وكان هذا الانهيار مخرجاً مؤقتاً من الأزمة بسبب النهب الواسع الذي تلاه لثروات الاتحاد السوفييتي، الذي سمح مؤقتاً بتأجيل الأزمة سنوات قليلة. ومنذ عام 1995 استخدمت الإمبريالية الأمريكية آلية البورصات العالمية التي تحولت إلى نادي قمار عالمي من أجل تسريع دوران الدولار الفاض عن حاجة الأسواق. والدليل على ذلك هو أن التبادلات في البورصات العالمية كانت حتى 1995 «90%» منها لها علاقة بالاقتصاد الحقيقي و«10%» بالمضاربات المالية، التي تهدف إلى البيع والشراء السريع للأسهم بعيداً عن عمليات الإنتاج الحقيقية، وانقلبت الآية بعد 1995 إلى العكس، وأصبح «90%» من التبادلات لا علاقة لها بالاقتصاد الحقيقي. وإذا علمنا أن حجم المبادلات اليومية في البورصات العالمية يبلغ «1.5» تريليون دولار، نعرف تماماً حجم الأزمة التي يعانيها الدولار الأمريكي، وقد سمحت هذه الآلية بتأجيل انفجار الأزمة حتى 2001، حين دخل عامل جديد على الخط، وهو ظهور اليورو بكامل أبعاده في أوائل عام 2002، وكان كثير من الاقتصاديين والمختصين يتوقعون انهياراً كبيراً للدولار في الربع الأخير من 2001 بسبب مجمل العوامل المذكورة أعلاه، مما اضطر صندوق النقد الدولي أن يقترح على الإدارة الأمريكية في تقريره في حزيران 2001 الانتقال إلى سياسة الدولار الضعيف بالتدريج عبر تخفيضه «6 حتى 7%» شهرياً، وصولاً إلى «40%» من قيمته الاسمية، وذلك تجنباً للصدمة التي يمكن أن يسببها اليورو

لهذه الحرب، احتلت المركز الأول اقتصادياً بين البلدان الرأسمالية، محسوبة على أساس حصتها منفردة في الإنتاج العالمي، بالمقارنة مع المراكز الإمبريالية الأخرى. ولكن منذ بداية السبعينات بدأ يتضح ميل تراجع موقعها الاقتصادي، وثبت نهائياً بعد ظهور الاتحاد الأوروبي الذي احتل المركز الأول، الذي كانت تشغله سابقاً الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن الدور السياسي والعسكري هو انعكاس للنفوذ الاقتصادي، فقد نشأ تناقض بين هذين العنصرين، كانت تحل أشباهه في القرن العشرين عبر الحروب العالمية. واستباقاً للخسارة النهائية لموقعها، وضعت الإمبريالية الأمريكية استراتيجية للسيطرة السياسية، وحتى العسكرية إذا لزم الأمر، على كل موارد الكرة الأرضية الطبيعية والبشرية كحل استباقي لأزمته التي لا حل اقتصادي لها. من هنا يتضح سبب الميل التوسعي العدوانية للإمبريالية الأمريكية. أما قضية خياراتها وبدائلها في عملية التوسع العالمية فهي قضية تتحكم بها الظروف الملموسة والوقائع المستجدة.

ولهذه الأزمة الاقتصادية المستعصية جانبها المالي العالمي الهام جداً في الظروف الحالية. فبعد إلغاء اتفاق «برايتون وودز» في أوائل السبعينات، حيث تم فك ارتباط الدولار والعملة الأخرى بالذهب، أخذت الإدارة الأمريكية حريتها بطبع كميات هائلة من الدولار الورقي، مستفيدة من حاجة السوق العالمية لعملة تداول عالمية تكون مقياساً ومعياراً بين العملات الأخرى مكان الدور الذي كان يلعبه الذهب، فنشأ نتيجة ذلك وضع جديد تميز بإنتاج الولايات المتحدة لكميات هائلة من الدولار الورقي أكثر بكثير من حاجة سوقها المحلية لتلبية الطلب العالمي على عملة تلعب دور مقياس معيار للتبادل، وثبتت هذا الوضع بفرضها الدولار كعيار للتبادل النفطي الذي يعتبر سلعة

من المعروف أنه بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، اختل ميزان القوى الدولي بين القطبين النقيضين، قطب الإمبريالية، وقطب الشعوب. وأتيحت الفرصة للإمبريالية الأمريكية، أن تحاول فرض هيمنتها عبر فرض قطبها الأوحده، هذه المحاولة التي أكد حزبنا منذ البدء أنها آيلة إلى الفشل، لأن المجتمع كالطبيعة لا يقبل الفراغ، وبالفعل حاولت الإمبريالية الأمريكية التأسيس الأيديولوجي لمحاولتها الجنوبية عبر عشر نظريات: نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، وقوس التوتري... إلخ...

وقد استنتج حزبنا بكاراً في أوائل التسعينات، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أن انتهاء الحرب الباردة لن يجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً، بل العكس هو الصحيح. وفعلاً حاولت الإمبريالية الأمريكية فرض سيطرتها وهيمنتها في السنوات العشر اللاحقة لانهيار الاتحاد السوفييتي بوسائل مختلفة: سياسية وعسكرية واقتصادية. وكانت حرب الخليج الثانية والحرب اليوغسلافية محاولات أساسية على طريقها هذا، ولكن الذي حدث أن تناقضات الرأسمالية ازدادت حدة بسبب المشكلة العضوية البنوية التي تعاني منها، وخاصة اقتصادياً، إذ كانت تتصور أن الخلل الموجود لديها هو خلل وظيفي مؤقت يمكن تجاوزه بزيادة رقعة الهيمنة والسيطرة سياسياً وعسكرياً. وعندما اتضح أن استحلال التناقضات يمكن أن يؤدي إلى انهيار بنوي شامل، لجأت إلى الحل العسكري عبر ما يسمى: حربها العالمية ضد الإرهاب كحل وحيد لمشكلتها. فأين تكمن أسس المشكلة لديها:

## أزمة اقتصادية مستعصية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد أن جنت الإمبريالية الأمريكية الثمار الاقتصادية



**استخدمت الإمبريالية الأمريكية آلية البورصات العالمية التي تحولت إلى نادي قمار عالمي من أجل تسريع دوران الدولار الفاض عن حاجة الأسواق**

# الوضع الدولي الناشئ - مهامنا ودورنا



استناداً لكل ما سبق يمكن القول: إن هذه المخططات التي تستند إلى القوة العسكرية، قد وصلت إلى طريق مسدود، لأن القوة العسكرية نفسها، بقدر ما تعاضت لها حدود. فالانتشار العسكري الأمريكي اليوم في العالم قد وصل إلى حده الأقصى من كوريا الجنوبية إلى أفغانستان والعراق ويوغسلافيا، مما يجعل إمكانية التحكم اللاحق بالصراعات الجارية مستحيلاً على الإمبريالية الأمريكية، وهذا المأزق يمكن أن يضطرها حسب تقديرات الاقتصاد الأمريكي المعروف «ليندون لاروش» إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل من الأجيال الجديدة «الظيفية» لحل المهام الموضوعة أمامها.

إن كل التطور العالمي، يثبت أن قانون التطور المتفاوت الذي اكتشفه لينين في أوائل القرن الماضي يفعل فعله اليوم فيما بين ما يسمى ببلدان الشمال وبلدان الجنوب، وتتحول هاتان الحلقتان إلى حلقتين ضعيفتين كل بطريقتها، وهذا يسمح بالافتراض بأن التطور العالمي اللاحق في أوائل القرن الواحد والعشرين سيشهد انهياراً شاملاً للمنظومة الرأسمالية العالمية التي ستفجر بفعل تناقضاتها الداخلية، والتي يلعب فيها قطب الشعوب يوماً بعد يوم دوراً متعاضداً ومتسارعاً، مما يؤكد حتمية انهيار الرأسمالية التي لم تنتج من مصيرها بسبب الانهيارات في الدول الاشتراكية التي جرت في نهاية القرن الماضي، بل إن هذه العملية بعد الوقت المستقطع بين «1991 .

2001» قد تطورت وتحفزت واقتربت من نهايتها المنطقية، وهذا يسمح لنا بالقول بكل جرأة: إن زمن انفتاح الأفق المؤقت أمامها في النصف الثاني من القرن العشرين الذي استطاعت أن تغير فيه ميزان القوى العالمي لصالحها، قد ولى إلى غير رجعة، وأن عملية عكسية قد بدأت سيميزها تغير تدريجي سريع لميزان القوى لصالح القوى الثورية العالمية أي: أن الأزمة التي كانت تعاني منها هذه القوى هي في طور الانتهاء، وهي في حالة انتقال إلى مرحلة صعود، عليها أن تستعد لمواجهةها وتحقيق أكبر النتائج الممكنة على أساسها.

القوى المنتجة في ظل الرأسمالية هي خطوة إلى الوراء بالنسبة للإنسان وإلى الطبيعة». وكما قال في مكان آخر: إن المستقبل هو: «إما الاشتراكية وإما البربرية». هذه البربرية التي وصلت اليوم إلى حدودها القصوى في محاولتها تصفية جزء من الجنس البشري مع ما يحمله ذلك من خطر تصفية الحياة على الأرض نفسها.

إن التناقض مع الرأسمالية اليوم، هو تناقض اجتماعي في جوهره، وعدم حله لصالح البشر يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بوجود البشرية نفسها. لذلك أصبح النضال ضد الرأسمالية مهمة اجتماعية وإنسانية تهم كل من له مصلحة في استمرار الحياة على الأرض. ويدل على ذلك انضمام أوساط أوسع فأوسع وخاصة في الغرب وبالملابيين إلى الحركة المعادية للعوالم، وهذا اتجاه موضوعي لا مرد له.

وهذا يسمح لنا باستنتاج أن منجزات البشرية التي تحققت بعد ثورة أكتوبر وبعد الانتصار على النازية وبعد نهاية المرحلة الكولونيالية لا رجعة عنها، وما يؤكد هذا الاستنتاج: أن انهيار المنظومة الاشتراكية لم يوقف عملية تفسخ الرأسمالية وتعميق أزماتها العامة المستعصية، ولجئنا إلى الخيار العسكري، باعتباره حلاً أخيراً في ترسانة البديل لديها، وهذا يؤكد أن الإمبريالية تسير نحو نهايتها الحتمية، وهاهي تفقد السيطرة على الوضع العالمي أمام تنامي قوة وتأثير قطب الشعوب الذي أخذ بخيار المقاومة ضد العوالم المتوحشة.

وهنا لابد من التأكيد بأن مقولة سمة العصر، هي: الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، هي مقولة صحيحة من الوجهة النظرية، وكانت ظاهرة واقعية ملموسة ما بين انتصار ثورة أكتوبر، وبداية التراجع في الحركة الشيوعية والثورية العالمية الناتج عن الخلل في ميزان القوى لصالح الإمبريالية في بداية الستينات. وعند استكمال حالة النهوض ومعاداة العوالم التي نشهدها الآن، والتي هي في جوهرها شكل جديد من الأممية بين الشعوب، ومع بداية انسداد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية ستتأكد سمة العصر من جديد وهي: الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

**إن التناقض مع الرأسمالية اليوم هو تناقض اجتماعي في جوهره وعدم حله لصالح البشر يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بوجود البشرية نفسها**

بنظر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وبما أن هذه الموارد غير كافية في الولايات المتحدة، فإن السيطرة عليها عالمياً يحقق هدفين: - حل مشكلة موارد الطاقة الداخلية للهروب من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القادمة. - محاصرة المراكز الإمبريالية المنافسة الأخرى لإملاء الشروط عليها.

واستناداً لكل ذلك يمكن القول: أن ما يسمى بـ «الحرب العالمية على الإرهاب» أمريكياً تهدف لتحقيق عدة أهداف على عدة مستويات: الهدف الأول: على المستوى القريب: إيقاف تدهور الدولار عبر فرضه عالمياً بالقوة العسكرية. والسيطرة على منابع النفط لمنع تسعيره بأية عملة أخرى. وإلى جانب ذلك تشغيل المجمع الصناعي العسكري بطاقته القصوى من أجل تحريك الاقتصاد الأمريكي الراكدة الذي وصلت فيه فوائد الاستثمار إلى أدنى مستوى عرفته تاريخياً، وهو «1%» حسب ما يقرره البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

الهدف الثاني: المتوسط المدى: إحداث تغييرات عميقة في بنى الأنظمة والدول التي يطالها العدوان التوسعي الأمريكي، من أجل تأمين الهدف الأول، وفتح الطريق للهدف الثالث بعيد المدى، وهو: إحداث تغييرات بنوية في خريطة العالم الجغرافية . السياسية، وفي تركيبته السكانية، تسمح حسب ما ينظرون بالوصول إلى «نهاية التاريخ» أي: الوصول إلى السيطرة الكونية المطلقة عبر التحكم بالموارد الطبيعية والبشرية والجغرافيا . السياسية.

وهكذا يتبين: أن التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج على المستوى الكوني، في مرحلة العوالم الأمريكية قد وصل إلى نقطة أصبح فيها استمرار العلاقات الرأسمالية غير الإنسانية المبنية على النهب البطش والتبادل غير المتكافئ تتناقض كلياً مع حاجات تطور القوى المنتجة، وخاصة الشق البشري منها، الذي أصبح استئصال جزء منه شرطاً ضرورياً للحفاظ على علاقات الإنتاج القائمة. هذا التناقض الذي تتبأ به ماركس وأنجلز حين قالوا في حينه: «إن كل خطوة إلى الأمام في تطور

يحمل في طياته احتمال التراجع عن نمط من الاستهلاك تنتشر في الولايات المتحدة، يتميز بالاستهلاك المفرط، والذي أصبح نمطاً، إذا تم التراجع عنه بسبب الضرورات الجديدة، سيحمل في طياته خطر تفاقم الصراع الاجتماعي الطبقي داخل الولايات المتحدة، مع الاحتمالات التي يمكن أن يفتحها من إمكانية انهيار بنية المجتمع والدولة القائمة. لذلك فإن أحداث 11 أيلول كانت مبرراً ضرورياً لتجاوز عقدة فينتام من جهة، مما سيسمح بنشر القوات الأمريكية خارج الولايات المتحدة دون مقاومة كبيرة من جهة، وسيسمح من جهة أخرى بتقييد الحريات السياسية والمدنية العامة، وتحويل الدولة في الظروف الجديدة إلى دولة من نمط فاشي، تستطيع السيطرة على المجتمع في ظل استفحال تناقضاته الداخلية التي تتوقع مراكز البحث المرتبطة بالمخابرات الأمريكية والبنيتاغون بتحولها في لحظة ما إلى ما يشبه الحرب الأهلية. وفعلاً أصبح من الواضح، أن الغلاف الديمقراطي للدولة الأمريكية قد بدأ بالتمزق لتحل محله لأول مرة منذ الحملة المكارثية في خمسينات القرن الماضي، دولة بوليسية قمعية شمولية تضع أمامها هدف تخفيض عدد سكان الولايات المتحدة نفسها، إذا لم الأمر إلى «100» مليون نسمة. إن انهيار الاقتصادي المتوقع، والذي يقترب يوماً بعد يوم، وهو مرتبط في الظروف الحالية بفشل الحملة العسكرية الخارجية، يمكن أن يحمل في طياته إمكانية انفجار الدولة والمجتمع الأمريكي إلى شظايا من الجوانب السياسية والاجتماعية والعرقية والقومية، وحتى الجغرافية.

إن نمط الحياة الاستهلاكية الأمريكي المستند إلى الاستهلاك المفرط يتطلب حجماً هائلاً من موارد الطاقة، تعبر عنه الأرقام التالية: «5%» من سكان العالم، الذين هم سكان الولايات المتحدة الأمريكية يستهلكون 30% من ثرواتها ويتسببون بـ 50% من التلوث البيئي في الكرة الأرضية الذي يحصل بسبب استخدام واسع لمصادر الطاقة غير المتجددة، وأهمها: النفط، ولذلك فإن موضوع النفط وموارده يرتدي أهمية هائلة

# اللاجئون السوريون ومعاناة الضغط والابتزاز



أزمات اللاجئين السوريين والصعوبات الحياتية اليومية التي يواجهونها، وخاصة في دول الجوار، ما زالت على حالها، بل وتزداد سوءاً يوماً بعد آخر.

■ عادل إبراهيم

مليون دولار تقريباً المفوضية من مواصلة برامجها الأساسية في النصف الثاني من العام في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، بما في ذلك أنشطة المساعدات النقدية والصحة والماوى.

وأشارت إلى «وجود ما يزيد عن 5,6 ملايين لاجئ سوري مسجل عبر المنطقة، منهم 2,6 مليون طفل، تبقى احتياجات العائلات السورية اللاجئة ملحة، إذ لا يملك العديد منها ما يغطي أساسيات الحياة، كالرعاية الصحية والتعليم. وتساعد برامج المفوضية الأفراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتُجنب العائلات الوقوع في براثن فقر مدقع».

كما «تطالب المفوضية بتوفير نحو 64 مليون دولار لمعالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً وشدة للنازحين داخل سورية. فمع نزوح مئات الآلاف منذ بداية العام، يواجه العديد من الأشخاص ظروفاً يائسة بشكل متزايد ويعتمدون على دعم ومساعدات المفوضية والشركاء الإنسانيين الآخرين في تلبية احتياجاتهم الأساسية اليومية. ومع وجود تمويل إضافي، يمكن للمفوضية زيادة أنشطتها سريعاً على مستوى القطاعات الأساسية كالحماية والماوى وتوفير المواد الأساسية».

## ضغط واستثمار سياسي

على الطرف المقابل، ومع انخفاض معدلات المساعدات والتمويل الخاصة باللاجئين السوريين في الدول المضيفة، وانخفاض تأثير الملف على مستوى العملية السياسية في البلاد وفقاً لأهواء ومصالح بعض الدول، وخاصة بعد فرض الحل السياسي بموجب القرار 2254، زادت بعض الدول من عوامل الضغط على اللاجئين، كما ارتفعت وتيرة الاتجار السياسي بمأساتهم.

فها هو رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري، يستثمر مجدداً بملف اللاجئين السوريين في لبنان، لكن هذه المرة من بوابة وبذريعة القانون رقم 10 الخاص بالمناطق التنظيمية في الداخل السوري، حيث «اعتبره وسيلة لمنع اللاجئين من العودة إلى وطنهم». كذلك أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون:

وعلى الرغم من أن هذا الملف ما زال يفعل فعله على مستوى البازارات بين الدول، وبدلها، تسيباً وابتزازاً، إلا أنه في المقابل انخفضت قيمته التداولية على المستوى الإعلامي كملف إنساني، توازياً مع انخفاض المساعدات التمويلية له.

فقد حذرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مجدداً، نهاية شهر أيار الماضي، من آثار نقص التمويل لبرامج المساعدات المقدمة للاجئين السوريين والدول المستضيفة، والذي يعني انقطاع المساعدات وتوقف بعض البرامج الضرورية.

## مؤتمر صحفي وبيان

لقد قال مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أمين عوض، خلال مؤتمر صحفي يوم الخميس 2018/5/31 في الأردن: «تقدمت منظمات الأمم المتحدة ببناء للحصول على 5,6 مليارات دولار لدعم اللاجئين السوريين في المنطقة، لكن لم يتم الحصول سوى على 18 إلى 20% من قيمة النداء».

وأعربت المفوضية، في بيان لها، عن «خشيته» من انقطاع المساعدات وتوقف بعض البرامج الضرورية، بما يبقى مزيداً من الأطفال خارج المدارس، ومزيداً من المرضى دون علاج، ومزيداً من عمالة الأطفال، ومزيداً من زواج القاصرات، حيث تشكل الحياة اليومية تحدياً بالنسبة إلى العديد من اللاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة، في ما يتعلق بإيجاد فرص عمل وتأمين القوت».

ودعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين «لتوفير مبلغ 450 مليون دولار تقريباً على نحو عاجل لضمان عدم فقدان ما يزيد عن مليون لاجئ سوري ونازح داخلي للدعم المتعلق بالحماية والمساعدات الأساسية في النصف الثاني من عام 2018». وقالت أيضاً: «سوف يمكن مبلغ 388,5

المواقف الرسمية على مستوى تغذية المواقف المتطرفة والعنصرية تجاه اللاجئين في مجمل هذه البلدان، خاصة وقد تم تسجيل الكثير من السلوكيات المتطرفة والعنصرية تجاههم خلال السنوات الماضية، والتي تزايدت وتتنزاه، سواء بسبب حملات التعبئة والتحريض الرسمي وغير الرسمي، والأهم: بسبب عدم حل هذا الملف بشكل نهائي.

والأسوأ، هو: أن معاناة هؤلاء اللاجئين التي تزايدت يوماً بعد آخر، وتنعكس بالمزيد من السلبيات على حياتهم وأمنهم ومعاشهم، جراء نقص التمويل للمساعدات، وجراء الممارسات العنصرية تجاههم، أصبحت بعيدة عن وسائل الإعلام، التي لم تعد تغطي هذه المعاناة أو تتناقلها وتسلط الأضواء عليها، بل على العكس من ذلك، حيث أصبحت بعض وسائل الإعلام تقوم بممارسة أدوار تحريضية إضافية على هؤلاء اللاجئين، في تواطؤ غير إنساني ومفوض مع القائمين على السياسات في بلدان اللجوء، بما يتوافق مع حملات الاستثمار والابتزاز القائمة بعمق هذا الملف، وبعيداً عن مصلحة أصحابه.

## العودة الكريمة والأمنة

أخيراً، مما لا شك فيه: أن حل ملف اللاجئين السوريين في بلدان اللجوء، وخاصة في الدول المجاورة، يتجلى عملياً في العودة الآمنة والكريمة، الإرادية والطوعية، لجميع هؤلاء إلى مدنهم وبلداتهم وبيوتهم في سورية، وهو ما يحلم به هؤلاء منذ سنين.

وبعيداً عن المزادات والاستثمار السياسي بهذا الملف الإنساني، فإن ذلك لا يمكن له أن يجد النور إلا عبر حل الأزمة السورية حلاً كاملاً ومستداماً وقابلاً للحياة، وهو ما يمكن توفيره عبر الالتزام بتنفيذ القرار 2254 بحذافيره دون زيادة أو نقصان، وبعيداً عن التفسيرات والتأويلات أحادية الجانب له، مع التأكيد على أن كل عرقلة في المضي قدماً بمسيرة الحل السياسي وفقاً لهذا القرار، لا تعني إلا المزيد من الآلام، والمزيد من تداعيات الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون جميعاً، في الداخل والخارج.

«أن وقت التحذيرات قد انتهى في حل قضية اللاجئين السوريين إلى لبنان، مشدداً على ضرورة إعادتهم إلى المناطق الآمنة في سورية دون انتظار حل الأزمة السورية». أما في تركيا، فلم يخرج ملف اللاجئين السوريين فيها من أن يكون متضمناً في البرامج والحملات التحضيرية للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة، وذلك ضمن إطار التعبئة تأثيراً في الشارع التركي.

وفي خطاب للرئيس التركي أردوغان مطلع أيار الماضي، «اتهم الاتحاد الأوروبي بخرق التزاماته بشأن اتفاق اللاجئين، مشيراً إلى أن بروكسل سلمت فقط 1 مليار يورو إلى أنقرة، بدلاً من 6 مليارات موعودة».

وفي ألمانيا، أعلن وزير الداخلية في شهر نيسان الماضي، إنه «يميل إلى نهج سلوك أكثر تشدداً تجاه اللاجئين الذين تم رفض طلبات لجوئهم». مضيفاً: «من لم يحصل على حق البقاء في ألمانيا، ويرفض العودة الطوعية إلى وطنه، يجب أن يحصل فقط على المساعدات العينية وليس النقدية».

وفي اليونان، أصيب 11 شخصاً على الأقل من طالبي اللجوء جراء اشتباكات اندلعت بين اللاجئين والشرطة في مخيم «موريا» في جزيرة ليسبوس اليونانية، وذلك خلال شهر آذار الماضي، حسب وسائل الإعلام، والتي أكدت أن «الاشتباكات اندلعت بعد محاولة انتحار سوري في المخيم نتيجة سوء الأوضاع التي يعاني منها اللاجئون». وفي نهاية شهر أيار الماضي، أطلقت الحكومة النمساوية خطة جديدة لتقليص المخصصات المالية المقدمة للاجئين والأجانب على أراضيها. وبموجب الخطة فإن «المبلغ الشهري الذي يحصل عليه اللاجئ حُد عند 650 دولاراً كحد أقصى، كما يمكن للسلطات النمساوية إخضاع أطفال اللاجئين للعقوبات، ومعاملتهم كبالغين في حال ارتكابهم جرائم، وترحيلهم خارج البلاد. بالإضافة إلى زيادة فترة حصول الأجانب واللاجئين على الجنسية النمساوية، من ست إلى عشر سنوات، من تاريخ دخولهم للبلاد».

## تواطؤ إعلامي غير إنساني

طبعاً لا يمكن إغفال نتائج وتأثيرات هذه



بعض وسائل الإعلام تقوم بممارسة أدوار تحريضية إضافية على هؤلاء اللاجئين في تواطؤ غير إنساني ومفوض مع القائمين على السياسات في بلدان اللجوء

# عفرين وتهاوى الرهان على شيطنة الروسي

تزايد ملامح الانفراج على الوضع في منطقة عفرين، وخاصة على المستوى الأهلي ومؤشرات تسهيل العودة والاستقرار فيها، مع ما يعنيه ذلك من تخفيف بعض الصعوبات والمعاناة التي يواجهونها.

## ■ مراسم قاسيون

فمع بدء تطبيق ما تم الاتفاق عليه في لقاء أستانا الأخير، وبروز دور الطرف الروسي الجاد والإيجابي في تنفيذ بنوده، عبر انتشار عناصر الشرطة العسكرية الروسية على بعض النقاط في المنطقة لمراقبة حسن تنفيذها، بدأ المزاج الشعبي العام بالتغير إيجاباً، وخاصة تجاه الدور الروسي، الذي كانت تعمل الكثير من الأطراف على شيطنته عبر حملات الدعاية المغرضة، بهدف استمرار التأزم، وإطالة أمد إيجاد الحلول.

## ■ ملامح الاستقرار وإنهاء الاحتقان

ومن أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها بما يخص الأهالي والجانب الإنساني والإغاثي، هي: تسهيل عودة المهجرين إلى مناطقهم- تسهيل حركة المرور والتنقل على الطرقات- إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق المحتاجة.

وقد عمل الطرف الروسي عبر عناصره المنتشرة على النقاط والطرقات في المنطقة، على فرض إيقاع جديد على مستوى تنفيذ هذه البنود، والتي أسفرت بالنتيجة إلى عودة الكثير من الأهالي إلى بلدانهم وبيوتهم في المنطقة، بما في ذلك الجدية بمساعي تسهيل عودة بعض أهالي الغوطة الشرقية، وغيرهم من أهالي المناطق الأخرى، إلى بلدانهم وبيوتهم أيضاً، الأمر الذي انعكس إيجاباً على حياة المواطنين واستقرارهم، مع ما يعنيه ذلك من تخفيف الكثير من أوجه المعاناة التي يعيشونها، مع عدم إغفال ما جرى على مستوى تخفيف مستويات الاحتقان بين المواطنين في

المنطقة، وخاصة على مستوى العلاقة بين الأهالي والوافدين، حيث سبق وأن عملت كثير من المجموعات المسلحة، ومن خلفها من قوى محلية وإقليمية ودولية، على تشويه هذه العلاقة بغاية إيجاد الذرائع لاستمرار وجودها، عبر وسائل التحريض المتبادل بغاية تقويضها، حيث أسقط بيد هؤلاء، وأثبت الأهالي والوافدين حسن علاقتهم وتعاملهم فيما بينهم بعيداً عن كل أشكال التحريض والتصيد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشذوذ الموجود والمسجل من قبل بعض المسيئين، المدفوع تحريضاً ومصصلحة، على هذا المستوى يؤكد القاعدة ولا ينفيها.

طبعاً كل ذلك لا ينفي استمرار مساعي عرقلة عودة الأهالي إلى بيوتهم، من قبل بعض المجموعات المسلحة المدعومة أمريكياً أو تركيا، والتي تبوء بالفشل تباعاً.

## ■ تهاوى النوايا ومساعيها

كما أن ذلك لا ينفي استمرار نوايا الاحتلال التركي على مستوى الرغبة في تغيير الخارطة الديموغرافية للمنطقة، أو نوايا قوات التحالف الأمريكي والرغبة بالمزيد من خلط الأوراق وإعادة تدويرها بغية إطالة أمد الحرب والأزمة السورية، مع أن هذه وتلك من النوايا، ومساعي التنفيذ الفاشلة لها عبر الأدوات المختلفة، العسكرية والأمنية والسياسية، تسقط وتتهاوى يوماً وتباعاً، بسبب الإصرار الأهلي على الخروج من الحرب والأزمة، والإصرار الروسي على دعم هذا الخيار الشعبي والوطني على المستوى التنفيذي والعملية، على طول الخارطة السورية، عبر السعي الجاد لتنفيذ القرار



ممارسة السرقة والابتزاز أو فرض الإتاوات، وصولاً لعمليات التوقيف والاعتقال لبعض الأهالي بذرائع مختلفة ومختلفة.

حيث تجري عمليات الفرز اليومي للعناصر المسيئة ومن خلفها من قوى، كما تستمر الضغوط الأهلية من أجل إخراج المجموعات المسلحة كافة من داخل البلدات والقرى في المنطقة، بغض النظر عن مسمياتها وعن تباين دورها وتبعيتها، وتوفير عوامل الأمان للأهالي، مما يساعد على استكمال عودة جميع المهجرين إلى بلدانهم وقراهم، سواء من أهالي منطقة عفرين، أو غيرهم من أهالي المناطق الأخرى، وهو ما يصبو إليه جميع هؤلاء وينتظرونه على أحر من الجمر.

2254، من بوابات جنيف وأستانا وسوتشي، حسب الحال.

## ■ ضغوط من أجل إخراج المجموعات المسلحة

لقد تعرّضت بناء عليه مواقف الكثير من الأطراف المعيقة لإيجاد الحلول وتنفيذها، وبدأ الأهالي بمواجهتها، وخاصة مواقف المجموعات المسلحة المرتبطة بمواقف الأمريكان أو بالاحتلال التركي في المنطقة، والتي تأتمر بها بحكم التبعية، مع ما تحققه لذاتها من مصالح ومكاسب على حساب الأهالي، سواء عبر الممارسات السلبية اليومية وفرض وجودها ودورها بحكم القوة وامتلاك السلاح، أو عبر

## نشرة أحوال الجيوب المنهوبة

### ■ مالك احمد

العواس مثلاً يُصدر ويهرب بينما تحرم منه موائد السوريين من فقراء الحال. الفرصة تبقى مهيئة للمزيد من الاستغلال، بين الخفيف والمتوسط ومرتفع الشدة، والذي تتأثر به جيوب الفقير بنتيجة ارتفاع موجات الجشع الناجمة عن الاحتكار والتحكم بالأسعار، من قبل كبار التجار، والسماسة في الأسواق، الذين يعيشون حياة الترف والبذخ على حساب الفقير دون رقيب أو حسيب.

ومع اقتراب موعد المرتفع السعري الخاص بعيد الفطر السعيد، الذي يتوقع أن تبدأ فاعليته في الأيام القليلة القادمة، ستأثر الأسعار في الأسواق لتكون على شكل موجات متتالية إضافية من الاستنزاف الذي سيصيب الجيوب، بحسب تعداد أفراد كل أسرة وضرورتها، وخاصة للألبسة والحلويات. بشكل عام، تبقى رياح الأسعار الحارة بين الشديدة والعنيفة، ويخشى من تشكل تسونامي مصاريق تصيب غالبية الجيوب

توالي مستويات الأسعار الكاوية ارتفاعها في الأسواق كافة ونتيجة تأثر البلاد بالمرتفع السعري الخاص بموسم شهر رمضان المبارك، وقد كانت معدلات الارتفاع في هذا الموسم أعلى من مثيلاتها خلال المواسم الماضية، وخاصة للمواد الغذائية.

المرتفع السعري الجديد كان مصحوباً بموجات متفرقة من العواصف السعرية الحارقة، نتيجة الخلطة المزمنة بدرجات الرقابة التموينية لحدود الغياب غير المبرر، على مستوى الطبقات العالية من المتحكمين بالغلاف السعري.

وبنتيجة فقر الحال، والبحث عن الأسعار الأدنى، وبسبب الفلتان السوقي، ارتفعت معدلات الغش ومستوياته، في السعر والمواصفة والجودة، بما فيها تلك التي تؤثر على الصحة والسلامة في المواد الغذائية.



بنشرات مختلفة تتضمن تحسناً على المستوى المعيشي والخدمي، طالما بقيت الحكومة مستمرة بلا مبالاتها، وبسياساتها المشجعة على المزيد من التسوناميات السعرية والخدمية، التي تصب في جيوب كبار الناهيين والمستغلين أرباحاً متزايدة، الذين وحدهم من يتمتعون بكرم رمضان، ووحدهم من سيستقبلون العيد بسعادة، بينما البقية الباقية من الشعب المحروم والمطحون ستستمر في صيامها المزمّن عن كل ضرورات الحياة، بانتظار موعد الإفطار!

أكثر جنوناً من ارتفاع أسعار السلع. أخيراً، فإن مؤشرات الرصد تشير إلى أن الحكومة ما زالت متمسكة بثبات موقفها على مستوى سياسات تثبيت الأجر، وتخفيض الإنفاق وغياب الرقابة، ما يعني: أن حال انفلات الأسواق والتدهور المعيشي ستستمر على ما هي عليه من الموجات المتتالية، كما رفع الأسعار لدرجة الغليان، كما ستستمر معها مستويات الانزلاقات تبعاً على طرقات حياتنا وأعمارنا الوعرة.

مرصد الجيوب المنهوبة لا يعدكم

المستنزفة مع نهاية الشهر الكريم، مع عدم إمكانية الوفاء بالالتزامات نتيجة تراكم الديون. أرساد الجيوب المنهوبة تحذر من الانزلاقات على طريق العمر المرير والوعر لأرباب الأسر، وما يمكن أن ينجم عنها من سوء تغذية وضعف بنية وجلطات وسكري وأزمات قلبية، سيما وأن مستويات الاستهلاك تسجل معدلات مخيفة من التدهور والانخفاض لدى محدودي الدخل ومفقري الحال، مع عدم التمكن من الاستطباب والاستشفاء لارتفاع تكاليفها بشكل

# المخيم والحجر.. بقايا الذاكرة بين الركام



حررت منطقة مخيم اليرموك والحجر الأسود من عناصر تنظيم داعش الإرهابي، واستعادت الدولة السيطرة عليها باعتبارها استكمالاً أخيراً على مستوى بسط سيطرة الدولة على كامل أحياء دمشق وريفها القريب والبعيد.

## ■ مراسل قاسيون

وقد كانت فرحة أهالي المنطقة كبيرة جداً بهذا الانتصار، حيث تسارعوا متقاطرين من أجل العودة إليها، عند الإعلان عن فسخ المجال أمامهم للدخول من أجل الاطمئنان على بيوتهم وممتلكاتهم.

## أشكال القهر المتعددة

أهالي المنطقة، حالهم كحال السوريين جميعاً، مرت على كل منهم كل أنواع وأشكال القهر والمرارة طيلة السنوات الماضية، اعتباراً من قهر الزوج اضطراراً على إثر المعارك الدائرة بحثاً عن السلامة والأمان، مروراً بقهر البحث عن مكان إقامة مؤقت يقيهم شرور التشرد، وما يترتب على ذلك من قهر شهري يتمثل بدلات الإيجار المرتفعة التي يدفعونها، والرفع المتتالي لها عاماً بعد آخر أو التعرض للطردها منها، على حساب معيشتهم وضرورتهم الحياتية اليومية، وليس انتهاء بقهر الموت والفقد والإصابات والإعاقات الجسدية والنفسية بنتيجة الحرب والأزمة، ولتتوج أخيراً بقهر التفشي ونهب الممتلكات، ناهيك عن قهر الدمار الذي أتى على مناطقهم وبيوتهم.

## نهب استغزالي أمام الأعين

كل من استطاع الدخول إلى المنطقة للاطمئنان على بيته وممتلكاته، بعد ساعات من الانتظار الطويل والمرير على الحواجز، والتي لم تخل من بعض أوجه الإذلال، عاد أدراجه مكتئباً حزيباً ومقهوراً. غالبية هؤلاء لم تسعفهم الصلابة التي امتلكوها جراء تعرضهم لعوامل القهر التي مرت عليهم طيلة السنين الماضية، فأجهشوا في البكاء عند مشاهدتهم ما حل ببيوتهم وممتلكاتهم من دمار وخراب، ومن لم يجهد

في البكاء حبس دموعه حسرة وكمداً، ومن لم يبك على بيته وممتلكاته بكى على هموم الناس المرتمية على الانقراض، وعلى بقايا الذاكرة المندثرة بين الركام والأطلال. أما القهر الأكبر فقد كان بعدم تمكن هؤلاء من إخراج بعض بقايا ممتلكاتهم المتهاكة، بمقابل مشاهدتهم لعمليات النهب والسرقة لهذه الممتلكات أمام أعينهم، والأسوأ هو بعض المساومات التي يقوم بها هؤلاء الناهبون على هذه الممتلكات عبر محاولات بيعها لأصحابها ومالكها، بكل وقاحة وتبجح.. هكذا وبدون التمكن من الاعتراض، حتى ولو بالكلام!

## شهود وشهادات

مشاهد عمليات السرقة والنهب كانت ملفنة للنظر، بحسب بعض مقاطع الفيديو والصور المسربة من المنطقة، وقد كان لهذه المشاهد أثر سلبي إضافي في نفوس أهالي المنطقة. فقد قال أحدهم: «يمكن لو رحنا ع بيتنا بعد انتهاء عمليات السرقة وبدون ما نشوف اللي شفناه بعينا هنيك أو بالفيديوهات كانت نص مصيبة، وسعرنا بسعر كل أهالي المناطق الثانية اللي نسرق ع السكيتي، بس تعاقبنا كليتنا عقوبة جماعية إضافية بهي المناظر والصور، خاصة أنو الكل شافها وع عينك يا تاجر، والمسؤولين لا مين شاف ولا مين سمع.. لك لهذا الشاحنات بتفوت فاضية بتطلع محملة بشقا عمر الناس وتعبهم وأنكو ما حدا شايفها.. ونحنا إذا بدنا نطلع مكواية ما بيخلونا!» شاهد آخر قال: «رحنا.. وياريت ما رحنا.. لا هاد مخيمنا، ولا البيوت بيوتنا، وفوق كل هاد ما لقينا غراض بيتنا، علماً أنو مبارح صورولنا ياهم جيراننا!» بينما قالت إحداهن: «أول يوم وصلت ع بيتي.. مدمر ومسروق كثير من غراضنا.. وبقيان شوية عفش وكهربانيات متضررة، ما

من لم يبك على بيته وممتلكاته بكى على هموم الناس المرتمية على الانقراض وعلى بقايا الذاكرة المندثرة بين الركام والأطلال

والإرهابيين من هذه المناطق تبعاً، مع كل التضحيات المقدمة على مذبح تحرير هذه المناطق من الإرهابيين. والآن من هذا وذاك، هو: اللامبالاة الرسمية تجاه هذه الممارسات ونتائجها، سواء على المستوى الفردي بالنسبة للممتلكات، أو على المستوى الوطني بالنسبة لتثوية الإنجازات والتضحيات، لتأتي أخيراً كل الممارسات المعيقة التي تحول دون عودة الأهالي إلى أحيائهم ومناطقهم وبيوتهم من أجل استعادة الاستقرار فيها، وليستعيد هؤلاء حياتهم ودورهم الاقتصادي والاجتماعي مجدداً. ولعل ما يجب التركيز عليه بكل فعالية وجدية، هو تدليل: الصعوبات كافة والمعوقات أمام العودة والاستقرار، مع الإسراع بإعادة تأهيل المناطق على مستويات البنى التحتية والخدمات كافة، بالإضافة إلى أهمية صرف التعويضات العادلة للمتضررين، على مستوى الأبنية والممتلكات، والإسراع بذلك كونها حقاً وواجباً.

سموحولنا نطلع إلا شوية تياب وبس، بعد يومين رجعت ما لقيت شي من بقية الغراض اللي كانت موجودة، كلها نسرقنا!» وبحرقة قال أحدهم: لك مو تاركين لا باب ولا شبك ولا شريط كهربا بالحيطان.. العمى جراد مو هيك.. حتى الحيطان لو بتنباع بالسوق لفكوها وأخوها.. وقال آخر: اليوم زرت المخيم لم أتوقع ما شاهدته.. دمار فظيع حتى البيت الواقف ما بينسكن.. ماضل لا بيت ولا حيط راحت ذكرياتنا وكل شي حلو بحياتنا.. الله لا يسامح يلي كان السبب.

## تشويه الإنجازات والتضحيات

إن خطر هذه الظاهرة التي تفتشت في الكثير من المناطق، تكمن في أنها تعدي صارخ على حقوق المواطنين وممتلكاتهم، وهي ممارسات جرمية بالتوصيف القانوني من جهة، ومن جهة أخرى أنها تسيء وتشوه الإنجازات المحققة عبر دحر الإرهاب

15000 ليرة، ويصبح مجموع التكاليف الشهرية للأسرة 69500 ليرة سورية فقط لا غير.. لأهل الدير!

ولم نتطرق إلى تكاليف الغذاء واللباس والمدارس والصحة، ولا إلى تكاليف الأثاث وغيرها من التكاليف الأخرى.

وإذا ما قارنا هذه التكاليف بمتوسط الأجور للعاملين في الدولة وهو 36000 ألف ليرة، يكون العامل مكسوراً بنصف راتبه، وإذا كان هو وزوجته يعملان، تذهب أجوراً لهذه التكاليف فقط، فكيف عليهما أن يعيشا هما وأولادهما؟ أما إذا لا عمل له، أو أنه حرفي، ونهبت وتدمرت منشأته الحرفية، فما العمل؟

ساعتين مرة كل أسبوع 2000 ليرة أي: بالشهر 8000 ليرة، ونحن الآن في فصل الصيف، وتحتاج الأسرة يوماً إلى نصف قالب ثلج لتبريد مياه الشرب ثمنه 500 ليرة، أي: في الشهر



ليترات محروقات بتكلفة 1100 ليرة، أي: في الشهر 16500 ليرة شهر، أما غسيل الثياب بغسالة ليست أوتوماتيك لأنها تحتاج إلى شدة تيار قوية، وإنما غسالة حوضين فتكلفة المولدة بتشغيل

وتناجح مسلسل التكاليف الأخرى: تكاليف مولدة كهرباء مملوكة لتشغيل محرك الرفع، وتعبئة المياه يوم بيوم أي 15 يوماً في الشهر، وكل يوم يحتاج 5

بعد قرار إعادة العاملين في الدولة الإلزامي، وبعد استقرار البعض منهم، وعودة آخرين برغبتهم إلى دير الزور، يمكننا الحديث عن وقائع تعكس معاناة الأهالي:

## ■ مراسل قاسيون

من كان لديه بيت سليم خلس من الإيجار، وإذا وصلت الكهرباء إليه خفت عليه تكاليف الأجار والأمبيرات. أما الذي ليس لديه بيت فما زال يعاني من تكاليف الإيجار، ومتوسطه في حيي الجورة والقصور 30 ألف ليرة، ومن لم تصله الكهرباء بقيت عليه تكاليف الأمبيرات، وتكلفة الأمبير الواحد شهرياً 6500 ليرة.

# نشاطات «الإرادة الشعبية» في حماة

عقدت في مكتب حزب الإرادة الشعبية في السقيلية ندوة فلاحية لبحث المعوقات والصعوبات التي تعترض الفلاحين ببداية موسم الحصاد.

## مراسك قاسيون

وقد ألقى الرفيق مسؤول المكتب النقابي كلمة ترحيبية جاء فيها: تعتبر الزراعة في سورية أحد أهم الفروع الأساسية في الاقتصاد الوطني، فإذا علمنا بأن نصف السكان يعملون بالزراعة، لذلك فإن الزراعة والعلاقات السائدة فيها ميدان هام من النشاط الاقتصادي والاجتماعي في سورية، مما يجعل تأثيرها كبيراً على مجمل أوضاع البلاد، وذلك لإسهام الزراعة في الدخل الوطني بنسبة كبيرة، ولذلك فكل سياسة وطنية يجب أن تكون في عمقها تعتمد على الزراعة، إلا أن هذا القطاع لا يلقى الاهتمام المطلوب من الحكومة، لا بل الإهمال في أكثر الأحيان.

وهذا القطاع يواجه صعوبات جمة، بدءاً من زيادة تكاليف الإنتاج، وعدم التناسب بين الكلفة والأسعار، إلى ضعف الخدمات التسويقية، وبالتالي بقاء الفلاح تحت رحمة التجار والسامسة، وعدم تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي، من بذور وأسمدة وأدوية مكافحة وتأمين المياه لسقاية محاصيلهم الزراعية، كما أن تراجع الإنتاج أدى وبشكل واضح إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، فزاد عدد جيش المهمشين.

من هنا نرى أهمية لقائنا هذا، لبحث المعوقات والصعوبات، واقتراح الحلول المناسبة، وذلك لتحسين أوضاع الفلاحين وتأمين حياة لأئمة بهم.

## هموم ومعاناة الفلاحين

بعد ذلك تحدث الأخوة الفلاحين عن همومهم ومعاناتهم:

الفلاح ميخائيل تكلم عن إغلاق الطرق الزراعية، وصعوبة الوصول إلى أراضيهم، ولا يمكن الحصاد إذا لم تفتح الطرق أمام الآليات الزراعية.

الفلاح سعيد قال: لماذا لم تحدد حتى اليوم أجور الحصادات وأجور النقل للجرارات، ولماذا لا يوجد لدينا معامل لتصنيع المنتجات الزراعية؟

الفلاح إلياس تحدث عن تكليف ممثل للأخوة الفلاحين في مراكز استلام الحبوب، لمراقبة تصنيف الحبوب وانصاف الأخوة الفلاحين.

الفلاح خليل قال: كان هناك اجتماع رسمي، وتم الاتفاق على تسعيرة الحصاد لهذا الموسم، وأن أسعار المحاصيل لا تتناسب مع كلفة الإنتاج، وأن الطرق الزراعية وضعها سيء جداً، وطالب بانصاف الفلاحين بأن يكون لهم ضمان صحي، ومساعدة وفاة، أسوة بالتنظيمات العمالية.

مضيفاً: توضع أموال الجمعية بالمصرف بفائدة 1%، بينما القروض الممنوحة للفلاحين يأخذ المصرف فائدة 12%.

الفلاح جرجس قال: أذكر قديماً أن الدولة كانت لا تأخذ ضريبة مواشي على الحيوانات التي يتم استخدامها في الزراعة، فلماذا لا يعفى الفلاح من بعض الضرائب، سيما وأن الدولة تفلح علينا منذ أكثر من خمسين عاماً؟!



وهموم الشباب في مجتمعنا» وقد تناولت الندوة عدة محاور:

– الفراغ الكبير الذي يعيشه شبابنا يدفعهم باتجاهات فوضوية، مثل: السرعة في قيادة المركبات وحوادث السير الناتجة عنها.

– الركون إلى المقاهي، وتفشي ظاهرة القمار بين الشباب.

– تعاطي المخدرات عند البعض.

وقد حضر الندوة عدد من الأصدقاء الشباب، ناقشوا فيها أسباب هذه المظاهر السلبية وتأثيرها على المجتمع، وكيفية معالجتها، وأكدوا على ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة التي تعتبر هي الأساس في بناء البلد.

الفلاح بهجت: لقد شعرت بالأسى عندما بعث محصول الحمص الأخضر إلى أحد التجار بخمسين ليرة للكيلو، وقد باعه التاجر أمامي بمائة ليرة للكيلو!

الفلاح كمال قال: الفلاح السوري محاصر أكثر من قطاع غزة. وانتهت الندوة على أمل إعادتها دورياً، لمناقشة الواقع الزراعي في المنطقة، ومعاناة الأخوة الفلاحين فيها.

## ندوة شبابية

كما أقامت لجنة الشباب في حزب الإرادة الشعبية في السقيلية ندوة بعنوان: «مشاكل

## توضع أموال

### الجمعية بالمصرف

### بفائدة واحد بالمنة

### بينما القروض

### الممنوحة للفلاحين

### يأخذ المصرف 12%!

## سياسات الإفكار مسؤولة عن إجتار بالأشخاص



## سمر علي

رقم صاعق تداولته وسائل الإعلام مؤخراً، عن أعداد حالات الإجتار بالأشخاص التي تم ضبطها خلال عام 2017، حيث بلغت نحو 1000 حالة.

## الفقر هو السبب

نقل عن الدكتور حسين نوفل، رئيس قسم الطب الشرعي، سابقاً، في جامعة

كان قد ورد عبر إحدى الصحف المحلية مطلع عام 2015، عن إحصاءات حكومية تعود لعام 2014، لكن الإضافة كانت في حينه على لسان معاون وزير الداخلية الذي كشف: «أن سورية أصبحت من دول المنشأ بجرائم الإجتار بالأشخاص بعدما كانت من دول العبور».

## الخطير والأخطر

الأرقام أعلاه، تشير، أولاً: كأن الإحصاءات الحكومية بهذا الشأن مكررة سنوياً مع حيلاتها، وثانياً: تشير إلى أن الإجراءات الحكومية لم تكن كافية وراعية، بحيث تؤدي لتخفيض أعداد ضحايا الإجتار بالبشر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأرقام أعلاه تمثل ما تم ضبطه من هذه الحالات، وليس ما هو موجود فعلاً.

الخطير في الأمر هو ما جاء على لسان رئيس قسم الطب الشرعي السابق في جامعة دمشق، من رقم للضحايا بحوالي 18000، حسب ما ورد أعلاه، خاصة مع إشارته إلى الأسباب التي تؤدي بالأشخاص ليكونوا ضحايا على أيدي تجار الأعضاء، والمتمثلة بالحاجة للمال بنتيجة الفقر والجهل والتشرد. ولعل ذلك هو الأس الذي كان من

المفترض أن تعمل الحكومة على تلافيه من أجل تخفيض أرقام ضحايا الإجتار بالبشر، وهو ما لم يتم، بدليل استمرار توالي الأرقام بنفس المعدلات، على الرغم أن ظروف وعوامل الأمان تحسنت افتراضاً، كما اتسعت رقعة سيطرة الدولة خلال السنوات الماضية وأصبحت واقعاً، لكن الثابت الوحيد الذي لم يتحسن من جملة العوامل المؤثرة على مستوى استمرار جرائم الإجتار بالبشر، لا افتراضاً ولا واقعاً، هو الفقر والحاجة للمال، بل لعل العكس هو الصحيح، حيث تتزايد معدلات الفقر والعوز عاماً بعد آخر، بنتيجة الاستمرار بنفس السياسات الحكومية، المفكرة للعباد والمستنزفة للبلاد، والتي لا يمكن تبرئتها على هذا المستوى، فهي المسؤولة عملياً عن الترددي المعيشي، وسوء الخدمات و.. وصولاً لأن يضطر البعض فقراً وعوزاً من أن يبيع أحد أعضائه.

ليكون الأخطر بعد كل ذلك هو ما أتى على لسان معاون وزير الداخلية منذ مطلع عام 2015 بأن: «سورية أصبحت من دول المنشأ بجرائم الإجتار بالأشخاص». فإلى أين ستمضي بنا الحكومة عبر استمرارها بهذه السياسات؟

## حوالي

18,000 سوري فقد

أحد أعضائه خلال

السنوات الماضية

يعتبر التجهيز للمراحل القادمة سمة أساسية لدى كل القوى السياسية والاقتصادية السورية بل والإقليمية... فمن القوانين العقارية إلى التجهيزات المصرفية وصولاً إلى طرق تمويل الحكومة، مروراً طبعاً بالعملية المستمرة لتبديل الوجوه والوكلاء المعتمدين لدى قوى السوق المهيمنة، ليخفت وجهه، ويلمع آخر.

## لبنان يتجهز

# لإعادة إعمار سورية



السوريون ليسوا الوحيدين الذين يجهزون أنفسهم، بل أيضاً تجهز الأطراف اللبنانية أوضاعها للمرحلة القادمة... وتحديداً قطاع الخدمات الذي اعتاد لبنان الاعتماد عليه. نشر موقع global finance تحقيقاً شمل توقعات بعض جهات الخدمات اللبنانية حول المرحلة القادمة. تنشر قاسيون جزءاً منه.

### ■ محرر الشؤون الاقتصادية

يعول الاقتصاد اللبناني وقوى المال على إعادة الإعمار السورية، لانتشال الاقتصاد المتعب، وصاحب واحدة من أعلى نسب الدين إلى الناتج في العالم. المرافق الخدمية محورية في هذا المجال، بقطاع النقل والتراخيص، وبقطاع المصارف والخدمات المالية

### طرابلس ميناء إعمار سورية!

زادت السلطات اللبنانية حجم ميناء طرابلس ثلاثة أضعاف، ورفعت قدرته التخزينية من 400 ألف حاوية إلى 1,3 مليون. وعملية التوسع هذه تتطلب ما يقارب 350-400 مليون دولار، يبحث ميناء طرابلس عن أطراف وشركات لاستكمال تمويلها.

تم تزويد المرفأ بالرافعات الصينية التي ارتفاعها 46-63 متراً، وتنتظر هذه الرافعات الحمولات الكبرى القادمة، التي يتوقعها لبنان بمجرد بدء إعادة الإعمار في سورية. هذا ما نقله الرئيس التنفيذي لشركة Gulfainer Lebanon المستثمرة لمحطة الحاويات في المرفأ اللبناني: «نتوقع أن يزدهر النقل التجاري بمجرد بدء إعادة الإعمار في سورية، حيث سيكون لدينا ميزة تنافسية، لأن الموانئ القريبة صغيرة جداً بالنسبة لسفن الحاويات، وقد وقعت الشركة عقد إيجار لمدة 25 عاماً في عام 2013 وتستثمر حوالي 100 مليون دولار في توسيع ميناء طرابلس، ارتباطاً بتوقعات الإعمار في سورية».

الشركة اللبنانية تتلقى دعماً إقليمياً، بل وعالمياً ملفتاً، على أساس الأموال المرتبطة بمرفأ طرابلس. حيث اشترت ثالث أكبر مجموعة شحن في العالم، وهي CMA-CGM الفرنسية حصة تقارب 20% من الشركة اللبنانية، وفي 2017 وافق البنك الإسلامي للتنمية ومقره المملكة العربية السعودية على قرض بقيمة 86 مليون دولار لمواصلة توسيع الميناء. وهذا يرتبط بعمليات استثمار تطوير وتوسيع الميناء لردم منطقة تكديس الحاويات على مساحة 160 ألف متر مربع، وإنشاء منطقة تجارة حرة تبلغ مساحتها 550 ألف متر مربع، وفقاً لمسؤولي الميناء.

يلحق الاقتصاد اللبناني الكثير، ليس فقط على ميناء طرابلس، بل على تحويلها إلى مركز للبنى التحتية المرتبطة بالمرحلة السورية القادمة، وهذا ما وضعه رئيس غرفة التجارة في المدينة في عروضه للمستثمرين ليتحدث عن محطة قطار متصلة بحمص، مطار

في طرابلس، مصافي نفط وغاز، وأرض معارض دولية.

### المصارف اللبنانية تترقب

تتضارب الأرقام والتصريحات حول حجم الودائع السورية في لبنان، البعض يقول: إنها كانت تقارب 16 مليار دولار قبل الأزمة، وقد أضيف إليها قرابة 10 بعدها، وآخرون يشيرون إلى أنها تقارب 11 مليار دولار، مستثمر منها 1 مليار فقط، وأخيراً يشير آخرون إلى أن حجمها الإجمالي 20 مليار دولار. ولكن بطبيعة الحال فإن أياً من هذه الأموال تساوي أو تفوق الناتج السوري لعام 2016.

التشابك العميق بين أصحاب الأموال السوريين والقطاع المصرفي اللبناني قديم، ويرتبط بمرحلة تهريب الأموال السورية إلى المصارف اللبنانية، قبل أن تفتح المصارف الخاصة فروعها في سورية، ويصبح نقل الأموال متاحاً. حيث أصبحت وجوه المال السورية، أبرز أسماء مجالس إدارة المصارف اللبنانية في سورية، التي كانت السبابة في الدخول إلى السوق السورية بعد فتحها في عام 2000. ويشير المصرفيون اللبنانيون إلى أن السوق السورية كانت كبيرة وواعدة، فعلى سبيل المثال، يذكر نائب رئيس بنك عودة في لبنان، إلى أن البنك تمكن انطلاقاً من عام 2006 أن يجمع أصولاً بملياري دولار من الصفر في ثلاث سنوات فقط، وكانت معظمها وداخ العلاء التي نتج عنها في 2010 أرباحاً صافية بـ 20 مليون دولار. استمرت معظم المصارف اللبنانية في أعمالها

يتجهز قطاع الخدمات اللبناني وتحديدًا في مجالات النقل والمال لإعادة إعمار سورية ولكن الفرص اللبنانية ترتبط بالظروف السياسية لتمويل الإعمار السوري

السورية، ولكن بالحدود الدنيا... البعض قام بتغطية استثماراته والبعض الآخر قام بشطبها، والآخرون اختاروا الاستمرار مع حذر شديد بعد تطبيق العقوبات. ولكن يؤكد أحد الاقتصاديين في بنك بيبلس لبنان: «أياً من البنوك اللبنانية لم يراجع تماماً عن العمل في سورية» ويشير آخرون بأن البنوك اللبنانية خدمت العملاء في سورية لمدة عقدين أو ثلاثة عقود، قبل أن تتوغل في سورية سورية مباشرة، ولديها معرفة وثيقة بالسوق وسجل حافل بإدارة المخاطر السورية، وهو ما سيعطيهم ميزة تنافسية، بحسب أحد كبار الإداريين في بنك عودة.

وفق رأي مصرفي لبنان، فإن إعادة إعمار سورية ستواجه صعوبات تمويلية، حيث لن تدفع التكاليف التمويلية أطراف مثل: روسيا وإيران، ومن الصعب توقع أن يكون الخليج مبادراً إلى التمويل بعد مسار الأزمة ونتائجها السياسية، وفي ظل تراجع إمداداته المالية عموماً، وكذلك المؤسسات الدولية الغربية التي تعلن أنها لن تبادر إلا بشروط وستدخل متأخرة، ولن تمتلك القدرة الكافية للتصدي لتقديرات إعادة الإعمار المقاربة لـ 500 مليار دولار. كما أن الصين لا تبدي حتى الآن مبادرة واضحة في اللحظة السياسية الحالية. ووفقاً للمصرفيين اللبنانيين ومن منطلق قطاع الأعمال ومصالحه الضيقة، فإنه «بما أن التمويل سيكون من الصعب ضمانه، فمن المحتمل أن تمتد إعادة الإعمار على مدى عقدين أو أكثر، وهذا يعني وجود سوق هام ومستقر للبنان». وفقاً لما أورده أحد المصرفيين اللبنانيين من بنك عودة!

نجاح إعمار سورية سيدفع لبنان إلى الأمام، وقد يضع مستحققات لبنانية قديمة على الطاولة، لربط المدن اللبنانية والسورية ببعضها، ولاستكمال إنشاء البنى التحتية للبنانية التي دفنتها «إعادة الإعمار اللبنانية»... ولكن كل الفرص التي ينتظر أصحاب الأموال في سورية ولبنان وفي كل مكان أن يتلقفوها. ترتبط بالدرجة الأولى بإمكانية تدفق تمويلي جدي لسورية، التي ستحتاج ما بين 300-500 مليار دولار.

فما من «حريري» واحد يستطيع أن يتصدى لإدارة تمويل بهذا الحجم، وبهذا التعقيد السياسي. حيث بين الأطراف الدولية، هناك من سيعوض ويدفع أثماناً، ومن سيحاول أن يتعوض، وهناك من ستدفعه مصالحه لتأمين تمويل دون أرباح هامة، وهناك من سيحاول التلمص والابتعاد خوفاً من دفع أثمان، لا تحقيق أرباح! إلا أن ما سيقوض أحلامهم، هو ما يقابل هذه الأرقام من الحاجات الملحة والضرورية لعموم السوريين، والتي لا يمكن أن تنتظر عقوداً كما يتوقع البعض! بل ستضع نفسها أمام القوى المحلية والدولية وأمام قطاع الأعمال، وكل الراغبين بتحقيق أرباح كبرى، لأن عدم تحقيق هذه المستحققات، سيعني الفوضى وتغذية المعركة من جديد، وهو ما أصبحت الأطراف كلها تريد تجنبه.

الناتج المتداول في سورية خلال سنة ينبغي أن يتوزع بين جانبين أساسيين الأول: هو الاستهلاك، أو الإنفاق الاستهلاكي، والثاني: وهو الاستثمار أو بشكل أدق التكوين الرأسمالي الثابت. ويقوم بهذه العمليات طرفان من حيث الملكية: الحكومة من جهة، وجهات القطاع الخاص كافة من جهة أخرى.

## الاستهلاك والاستثمار في سورية بين العام والخاص



### الحصة الوسطية للفرد من الإنفاق

بناءً على تقدير عدد السكان المتواجدين في سورية عام 2016 بحوالي 21,2 مليون نسمة وفق الإحصائيات الرسمية، فإن حصة الفرد من الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي تقارب: 344 ألف ليرة، وحوالي 780 دولار سنوياً وقريبة 65 دولار شهرياً.

أما الحصة الوسطية للفرد من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي لا تصل إلى 50 ألف ليرة سنوياً، وحوالي: 9 دولار شهرياً فقط!

الحصة الوسطية الشهرية للفرد من  
الاستهلاك الإجمالي

**30000**  
ليرة

الحصة الوسطية الشهرية للفرد من  
الاستهلاك الحكومي

**4000**  
ليرة



توزيع الناتج المحلي الإجمالي على أوجه الإنفاق وبين العام والخاص - مليار ليرة

خاص	عام	
6272	1024	استهلاك
174	136	استثمار
314	14	الصادرات
1143-	1095-	الواردات
5617	79	الناتج المحلي الإجمالي
5696		
%98	%2	

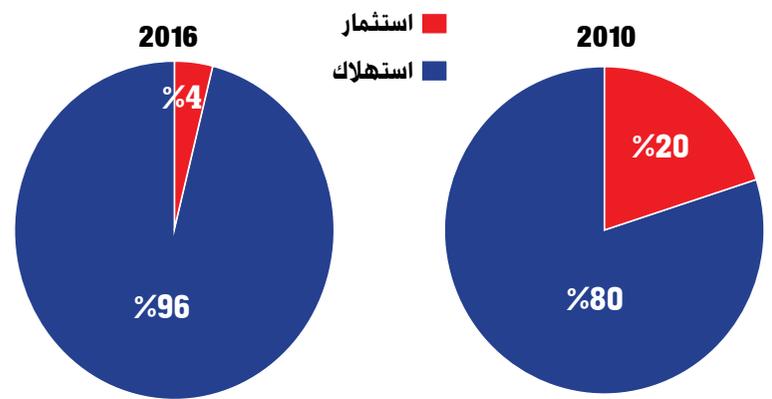
وفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، كيف توزع الناتج السوري بين الاستهلاك والاستثمار، وبين الحكومة والقطاع الخاص؟

■ عشتار محمود

### الاستهلاك مقابل الاستثمار

قريبة 7600 مليار ليرة كانت متاحة في عام 2016 من المنتج محلياً والمستورد، لتتوزع: جزء منها على الاستهلاك والآخر على الاستثمار، وبطبيعة الحال فإن نسبة الاستهلاك تكون أعلى من نسبة الاستثمار، ولكنها وصلت في سورية إلى مستويات منخفضة بشكل قياسي خلال سنوات الأزمة.

### توزيع الناتج المتاح بين الإنفاق والاستثمار-%



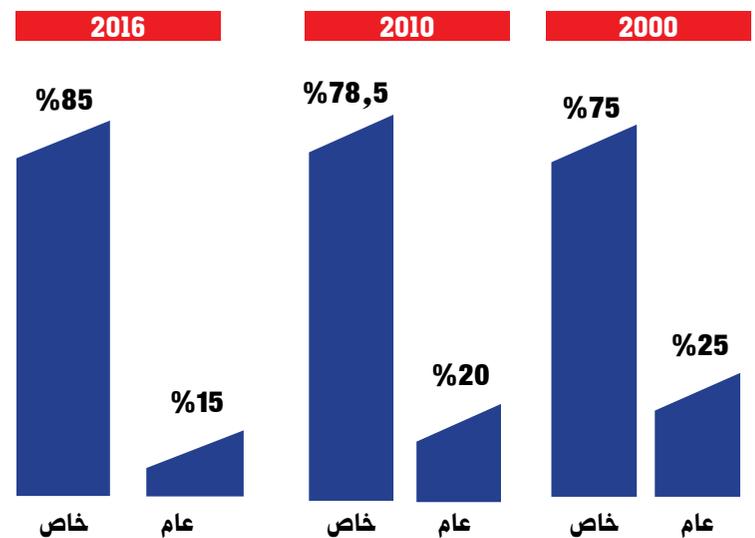
من أصل قريبة 7600 مليار ليرة في عام 2016 فإن حوالي 7300 مليار ليرة ذهبت لأوجه الإنفاق الاستهلاكي بينما قرابة 300 مليار ليرة فقط ذهبت للاستثمار في التكوين الرأسمالي الثابت، أي: حوالي 680 مليون دولار فقط.

**680**  
مليون دولار

### الحكومة مقابل الخاص

كما ذكرنا سابقاً فإن كلاً من عمليتي الإنفاق والاستثمار تقوم بهما الحكومة والقطاع الخاص، والشكل اللاحق يوضح التغيير في حصة الحكومة خلال سنوات الأزمة من مجمل الاستهلاك والاستثمار:

توزيع الإنفاق الإجمالي «استثمار + استهلاك» بين الحكومة والقطاع الخاص



تراجعت حصة الحكومة من الإنفاق الإجمالي من 20 إلى 15% خلال سنوات الأزمة، كما فقد هذا الإنفاق جزءاً هاماً من قيمته الفعلية، حيث أصبح ما أنفق حكومياً في عام 2016 أقل بمقدار الثلث تقريباً عما أنفق في عام 2010.

**32%**

# الليرة التركية نقطة ضعف وموضع صراع



أصبحت الليرة التركية في العام الحالي العملة الأكثر تراجعاً عالمياً بعد العملة الأرجنتينية... وتتقاذف الأطراف التركية الاتهامات لتظهر المسألة كصراع سياسي بين سطوة أردوغان، وبين مسعى البنك المركزي التركي للاستقلالية! ولكن كل المقدمات تقول: إن الليرة ستخفّض وتستمر بالانخفاض حتى تنعق تركيا فعلياً من «القيد الغربي».

## ليله نصر

تترجع قيمة الليرة التركية منذ بداية العام الحالي، حيث ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة التركية بنسبة 22%، وفي قلب هذا التراجع يكمن الضغط التمويلي الغربي، ولكن هذا التراجع هو متطابق في ظروف تركيا.

## أسباب موجبة لتراجع ليرة تركيا

يستمر الاقتصاد التركي وناتجه الإجمالي بالنمو منذ عام 2010، حيث كان ضمن اقتصاديات «الدول الصاعدة» التي تعافى نموها سريعاً بعد الأزمة المالية في عام 2011، عندما نمت بنسبة 11% ولكن هذه السرعة في التوسع بدأت تخفت سريعاً، حتى أصبح النمو في عام 2016 قرابة 3.2% فقط.

يرتبط فقدان زخم النمو في تركيا بالعوامل الأكثر تحريكاً لاقتصادها خلال العقود الأخيرة، وبعد الأزمة المالية تحديداً: وهو تدفق التمويل الخارجي، وتحديدًا حصص الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الديون.

يملك المستثمرون الأجانب نسبة 10% من العاصمة التركية، وتشكل مستحقات وأصول المستثمرين الأجانب في تركيا نسبة 15.5% من الناتج المحلي، وقد نتج هذا عن مرحلة طويلة من تدفق المال العالمي إلى البلاد، والذي بلغ ذروته عام 2007 بمقدار 22 مليار دولار، ثم بدأ يتراجع، وقد ازداد تسارع تراجعه منذ عامين، حيث انخفض بين 2016 والأشهر الأولى من العام الحالي بنسبة 19% تقريباً. يأتي 81% من الاستثمار الأجنبي لتركيا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو يساهم مساهمة كبيرة في قطاعات المال والمصارف، ولكن أيضاً يساهم في قطاع التصنيع التركي بنسب متقاربة، ليلي هاذان القطاعان: قطاع النقل والتخزين.

تتشابك الديون التركية مع الاستثمار الأجنبي تبلغ نسبة 48% من الناتج الإجمالي، ولكن بالنسبة للقطاع الخاص التركي، فإن ديونه تبلغ 170% من ناتجه! أي: أنه ينتج عن طريق الديون، ويقترض الأموال من الخارج، بينما اقتراضه بالعملة المحلية لا يشكل إلا نسبة 5% من ديونه، بينما يقترض بنسبة 60% بالدولار، والباقي باليورو! لتعيش تركيا حالة «دولرة» لعملية التمويل الاستثماري لقطاع الأعمال. وبناء على ما سبق، فإنه من الطبيعي أن ينقطع «موال» النمو التركي المعتمد على «قربة» التمويل الغربي،

الفرص والمنافذ الموجودة في الشرق والإقليم.

الظروف تدفع تركيا بهذا الاتجاه، إلا أن البنية الاقتصادية والسياسية المرتبطة عميقاً بالغرب، لن تجعل الأمور سهلة. ينبغي الانتباه إلى مؤشرات لمساعي تركيا لرفع درجة استقلاليتها الاقتصادية، فمثلاً: استعادت تركيا ذهبها الاحتياطي لتضعه في خزائنها، وأبدت التصريحات التركية مرات متكررة انفتاحاً للتعامل بالعملة المحلية، مع إيران ومع روسيا، وحالياً تسعى أطراف تركية... قد يكون خطاب أردوغان تعبيراً عنها... نحو مزيد من الاستقلالية المصرف المركزي عن الغرب، وخضوعه للمحددات التركية، وزيادة التمويل الاستثماري التركي بالعملة المحلية.

ولكن هذا الاتجاه لا يمكن أن يمر بسلاسة في الظروف التركية، بل عبر صراع... نتيجة الترابط العميق بين قطاع الأعمال والغرب وديونه، وارتباط تركيا تمويلياً وتجارة بأوروبا والولايات المتحدة. الضغط سيزداد في اللحظة الحالية على تركيا، وقبل الانتخابات تحديداً، والليرة لن تتوفر لها ظروف استقرار، طالما أن أزمة الديون قد تتقدّم، وتمويل الشركات يتوقف... على تركيا لتتخذ عملتها أن تفتح جدياً أبواب التمويل والتجارة الكامنة في الشرق، مع الصينيين والروس وضمن الإقليم. وهو ما سيحاول الغرب إعاقته بالضغط، ولكن كل الظروف تدفع باتجاهه طالما أن الغرب لم يعد يملك شيئاً إضافياً ليقدمه لتركيا إلا الاضطراب والفوضى.

سياقها، بل ينبغي النظر إلى الضغوط الغربية على تركيا، كمحدد أساسي في انقلابات مواقف أردوغان بما يمثله خطابه من قوى وتوازنات اقتصادية في الداخل التركي.

فمنذ محاولة الانقلاب في تركيا وصولاً إلى اليوم، والغرب يشدد من ضغوطه على الأتراك... ويصل اليوم إلى استخدام أداة هيمنته المالية والنقدية على الجزء الأعظم من قطاع الأعمال التركية، وهو يلوح بشكل مباشر، أو غير مباشر لتركيا، بسلاح العقوبات الاقتصادية التي يرفعها بوجه روسيا وإيران.

وفي المقابل فإن الغرب لم يعد يقدم فرصاً هامة، ولم يعد ينفخ في فقاعة الاقتصاد التركي، بل أصبح تمويله الكبير وقروضه عبئاً ومصدر توتر اقتصادي، وسياسي واجتماعي في تركيا القلقة.

ولذلك، فإنه يمكن تفسير إرادة أردوغان... بما يمثله من مصالح وجهات أعمال تركية- لتخفيض أسعار الفائدة على الإقراض محلياً، كمحاولة تعويض النقص الذي بدأ، ويستمر في التمويل الخارجي للاقتصاد، عبر زيادة التمويل المحلي. الأمر الذي يتطلب إبقاء التمويل المحلي منخفضاً، ويتطلب إبقاء أسعار الفائدة منخفضة. وتحديداً في ظل نقص الاحتياطي التركي عن متطلبات سداد الدين، والحاجة إلى سهولة في إصدار النقد. ولكن في المقابل، فإن هذا يضع ضغوطاً تضخمية على الليرة التركية، لا يمكن حلها إلا في إطار توسع النمو الاقتصادي من مصادر أخرى، وتحديداً من الانفتاح الاقتصادي على

## الغرب لم يعد يقدم فرصاً

هامة ولم يعد ينفخ في فقاعة الاقتصاد التركي بل أصبح تمويله الكبير وقروضه عبئاً ومصدر توتر اقتصادي واجتماعي

لأن الغرب يرفع اليوم تكاليف التمويل، برفع الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة... وهو بهذا يقطع التمويل عن شركات تركيا التي اعتادت عليه، ويقوم عملياً برفع تكاليف الديون السابقة، ويهدد نمو قطاع الأعمال التركي بالتراجع الاقتصادي، والفشل المالي. وكل ما سبق يحمل تأثيراته المباشرة على الليرة التركية، وعلى سعرها مقارنة بالدولار، ويدفعها نحو الانخفاض. وبطبيعة الحال على النمو الاقتصادي إجمالاً، وما ينتج عنه من اضطرابات اجتماعية.

## أوجه الخلاف بين طرفي الصراع

الصراع الذي يظهر حالياً حول مسألة الليرة التركية، يقوده ظاهرياً طرفان، الأول هو: الرئيس التركي أردوغان، الذي يتوعد بعدم رفع أسعار الفائدة المحلية لمواجهة تراجع الليرة، إذ لا يعتبر هذا حلاً، ويتوعد أيضاً بسعي الحكومة لمزيد من التحكم بالسلطة النقدية، أي: سلطة إصدار النقد في المصرف المركزي بالدرجة الأولى. وعلى الطرف الآخر يقف المدافعون عن البنك المركزي، وعن استقلاليتهم، متهمين أردوغان بإخافة المستثمرين، وبنوع المركزي من رفع أسعار الفائدة، ليحملوه مسؤولية كبيرة في تراجع «المصادقية» وتراجع قيمة الليرة التركية، ووراء هذه الأصوات جوقة من الإعلام والمختصين والمستشارين الغربيين.

ولكن هذا لا يعبر عن الحقائق فعلاً... حيث ينبغي أن لا تقتنع الأمور من

# حلقات التحكم بالسوق تستكمل



حقيقياً مع القطاع الخاص في الأسواق، وعلى المستوى الاقتصادي العام، وعند ذلك ربما ما من داع لأي إجراء يفرض على القطاع الخاص تسليم أية نسبة من مستورداته للمؤسسات والشركات العامة.

أصبح بصيغته الأخيرة، بموجب القرار 986 تاريخ 2017/5/3 الذي تم إلغاؤه بموجب الرضوخ الحكومي الأخير.

## حرق الأوراق

النتيجة المتوقعة بناءً عليه، ربما ستزيد من سوء الأوضاع على مستوى التحكم باليات العرض والطلب في السوق، وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية، سواء ناحية الكم أو ناحية السعر.

فالحكومة عملياً، حرقته إحدى أوراقها الضاغطة على هذا الصعيد، تاركة السوق للمزيد من آليات التحكم بأيدي الكبار من التجار والمستوردون، مع عدم إغفال ما سيسفر عن ذلك من رضوخ شركات القطاع العام لشروط القطاع الخاص.

فالقرار الذي تم إلغاؤه كان يفرض التسليم بسعر التكلفة لنسبة الـ 15% المقررة من مستوردات القطاع الخاص، وبالشكل العملي فقد كان المستوردون يحسبون سلفاً هذه النسبة بمستورداتهم مع تكليفها، أي: أنهم بحال من الأحوال لم يكونوا متضررين اقتصادياً جراء هذا القرار، باستثناء أن تحكمهم بالأسواق كان منتقلاً، وهو ما كانوا يسعون إلى استكماله، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المؤسسات كانت تعتذر أحياناً عن استلام تلك النسبة المخصصة.

وقد أتت المبررات على لسان بعضهم، بأن صرف المستحقات تتأخر لدى جهات القطاع العام، ولعل ذلك لا يوجد ما يبرره، خاصة بوجود حيثيات تفرض الصرف خلال فترة محددة وملزمة، وبمطلق الأحوال، فإن هذه الذريعة لم تكن مبرراً لإلغاء القرار. ولعله من الأجدى لو أن الحكومة اتخذت الإجراءات الكفيلة بإعادة الاعتبار لمؤسسات وشركات قطاع الدولة، مع منحها المزيد من المرونة والسيولة الكافية لتكون منافساً

امتثلت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمطالب التي مورست من قبل كبار التجار والمستوردين، ولرغابتهم ومصالحهم، بشأن إلغاء العمل بقرار تسليم نسبة 15% من مستوردات القطاع الخاص لمؤسسات وشركات القطاع العام.

## عاصي اسماعيل

فقد أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك القرار رقم 1515 تاريخ 2018/5/30، القاضي بإلغاء العمل بقرار إلزام مستوردي القطاع الخاص للمواد الغذائية والأولية، الغذائية والعلفية، بتسليم نسبة 15% من مستورداتهم بسعر التكلفة إلى مؤسسات القطاع العام، وإلغاء التعليمات التنفيذية كافة الصادرة بهذا الخصوص، بالإضافة إلى حيثيات أخرى بمتن القرار.

## الرضوخ حكومي شامل

القرار الوزاري أعلاه، صدر بناءً على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم 1/5804 تاريخ 2018/5/17، وتوصية اللجنة الاقتصادية بجلستها رقم 18 تاريخ 2018/5/14، وذلك حسب ما ورد بمتن القرار من حيثيات مبوبة، أي: أن من رضى للضغوط من الناحية العملية هي: اللجنة الاقتصادية المشكلة من عدد من الوزراء، ورئاسة مجلس الوزراء، بالإضافة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

بمعنى آخر، إن الرضوخ كان حكومياً شاملاً، وهو ما يعتبر تطوراً جديداً على مستوى الوزن النوعي والعملي لشريحة كبار التجار والمستوردين على القرار الاقتصادي الحكومي، حماية لمصالحهم على حساب مصالح المؤسسات والشركات العامة، بالإضافة إلى مصلحة المواطنين، خاصة إذا علمنا أن القرار بصيغته الأولى المخصصة لمادتي السكر والرز كان قد صدر قبل سنتي

الحرب والأزمة، وذلك «بهدف الحد من جشع التجار والمستوردين، وتشجيعاً لدور التدخل الإيجابي في السوق لحماية المواطنين»، ومنذ ذلك الحين استمرت الضغوط من أجل إلغائه دون جدوى، إلى أن صار الإلغاء أمراً واقعاً أخيراً على أيدي الحكومة الحالية.

## الضرورة لم تنتفِ والجشع لم ينته

إذا كانت الضرورة اقتضت في حينه إلزام المستوردين بتسليم المؤسسات العامة نسبة من المستوردات قبل سني الحرب والأزمة، فكيف هو الحال في ظل سني الحرب والأزمة وتداعياتها، وكان الضرورة انتفتت، والحاجة للحد من الجشع، والتشجيع للتدخل الإيجابي انتهت؟!

علمنا أن واقع الحال، يقول: إن الجشع والتحكم والاحتكار قد تزايد خلال سني الحرب والأزمة، وخاصة على مستوى ضرورات الحياة اليومية من مواد غذائية ومستلزمات وضرورات أخرى، ناهيك عن العقوبات الاقتصادية التي حدثت من إمكانات الاستيراد من قبل الجهات العامة، مع عدم تغييب أهمية تعزيز دور التدخل الإيجابي على حياة المواطنين، بغض النظر عن حال هذا التدخل على أرض الواقع، وما يعتريه من سلبيات وملاحظات.

كما يشار إلى أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، كان سبق لها وأن رفضت مراراً وتكراراً الخضوع للضغوطات التي يمارسها التجار والمستوردون من أجل إلغاء العمل بالقرار المذكور، وبناءً عليه فقد تم تعديل حيثيات القرار مراراً وتكراراً، حتى

الاجدى لو ان  
الحكومة اتخذت  
الاجراءات الكفيلة  
بإعادة الاعتبار  
لمؤسسات وشركات  
القطاع العام مع  
منحها المزيد من  
المرونة والسيولة  
الكافية لتكون  
منافساً حقيقياً مع  
القطاع الخاص

## استكمال حلقات التحكم

أما مع الحال الجديد، فإن احتياجات مؤسسات وشركات قطاع الدولة من بعض المستوردات التي يتم تأمينها عبر القطاع الخاص، فستتم حسب العرض والطلب على مستوى المواصفة والسعر وهامش الربح المضاف، وبموجب عقود أو مناقصات لها تكاليفها هي الأخرى، مع ما يعترى بعضها من أوجه فساد تزيد من التكلفة والسعر في النهاية، أي: أن عملية التحكم بالسوق من قبل التجار والمستوردين قد استكملت أركانها عملياً، والنتيجة الأهم من كل ذلك أن الاحتياجات الأساسية للمواطنين باتت المتحكم بها وحيداً وأوحداً دون منافسة، خاصة في ظل ترهل وتراجع مؤسسات الدولة المعنية بهذه الاحتياجات، سواء على مستوى الاستيراد، أو على مستوى التسويق والتوزيع.

أخيراً، فإن القرار أعلاه، والذي ربما سيمر مرور الكرام، هو من الناحية العملية يعتبر حلقة جديدة من حلقات اللبرلة الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة، والتي تصب في مصلحة الكبار مزيداً من التحكم، ومزيداً من الأرباح في الجيوب، فالسياسات الحكومية المتعاقبة التي أدت إلى ضعف مؤسسات الدولة وترهلها، وصولاً لحال العجز الذي وصل إليه بعضها، هي نفسها التي تقوي وتصلب من مواقع القطاع الخاص في وجه هذه المؤسسات، وصولاً لإطلاق يده على المقدرات الاقتصادية تبعاً، وكل ذلك على حساب مصلحة المواطن والوطن.

# مقاربة الموضوع الصحي



## وجدتها

د. عربوب المصري



## الاستقلاب الدائري

في كل المقاييس في الكرة الأرضية من أصغر الخلايا إلى الكوكب بأكمله، يتم استخدام العناصر الأساسية للحياة باستمرار، وإعادة استخدامها، وتعتبر الدورات البيوجيوكيميائية أساس المحيط الحيوي. مثلنا مثل كل الحيوانات الأخرى، نعتمد على مصانع الطاقة الصغيرة الموجودة في كل خلية- وهي الميتوكوندريا- لإنتاج الطاقة التي نحتاجها. ويعتمد كل نبات أخضر على الصناعات الخضراء لتحويل أشعة الشمس إلى طاقة كيميائية تحتاجها.

تخزن الحيوانات والنباتات طاقتها في «ATP»، وهو جزيء معقد يسمى في كثير من الأحيان عملة طاقة الحياة. يعني: ثلاثي الفوسفات، هو يحتوي على ثلاث جزيئات فوسفاتية. ويحتاج الأمر إلى طاقة لتثبيت ATP ككل، وهي طاقة يمكن إطلاقها عن طريق فصل أحد جزيئات الفوسفات. هذا ما تفعله الخلايا في الجسم كلما احتاجت لعل أي شيء. وبذلك يتم «إنفاق» ATP مع اثنين فقط من جزيئات الفوسفات، يصبح ADP.

الحياة بحاجة إلى الكثير من الطاقة: كل خلية في جسمك تستهلك حوالي 10 مليون جزيء ATP في الثانية. في المجموع، يستخدم جسم الإنسان البالغ ما يعادل وزنه الكامل (60-75 كيلوجرام) من ATP كل يوم. نظراً لوجود حوالي 250 جراماً فقط في أي وقت معين، يجب على الميتوكوندريا إعادة تدوير كل جزيء من ADP بشكل متكرر، مضيفاً الفوسفات لصنع ATP مرة أخرى. ويتم إعادة تدوير كل جزيء من 500 إلى 750 مرة في اليوم.

جزيئات ATP و ADP هي في جوهر عملية التمثيل الغذائي ودون الطاقة التي تقدمها، لا يمكنك التحرك أو الهضم أو التنفس أو الرؤية أو التفكير. إذا توقفت عملية إعادة تدوير ATP، فلن تعيش طويلاً، وكذلك أي كائن حي. تم اكتشاف دورة الطاقة ATP / ADP في القرن العشرين، لكنها عملية قديمة اخترعتها البكتيريا منذ أكثر من ثلاثة مليارات سنة. إنه مثال ساطع على كيف أن عملية الاستقلاب، منذ بدايات الحياة، تحتوي على مواد معاد تدويرها إلى ما لا نهاية: فهناك بعض العمليات نفسها دائرية، وبعضها الآخر مقترن بعمليات عكسية تعيد المواد إلى نقطة البداية.

ويعد ATP مهماً بشكل خاص، لكن إنتاجه وإعادة تدويره هو واحد فقط من مئات العمليات الاستقلابية المستمرة، بسرعات مختلفة، في كل خلية. والمسارات الاستقلابية الخلوية ليست معقدة فقط، بل وكذلك مرتبطة مع كل دورة ومتصلة بالمسارات الأخرى ومعتمدة عليها. تحدث دورات الحياة الأساسية هذه على أصغر نطاق ممكن فهي جزيئات تتفاعل داخل الخلايا بسرعة مذهلة.

إن كنا نلاحظ أو لا نلاحظ، إن ارتفاع نسبة الأمراض الجسدية في العالم مستمر، وخاصة الأمراض غير المتنقلة، تلك غير المسببة من عدوى جرثومية. بشكل هذا الارتفاع خطورة كبيرة حالياً، ليس لأن العلم وتطوره بشكل يبدو في الظاهر فقط، أنه يسمح بمعالجة أو حتى بتقليل نسب هذه الأمراض، بل لأن هذه الأمراض مرتبطة بطريقة العيش والبيئة التي نعيش ضمنها. وإذا أخذنا تقارير منظمة الصحة العالمية، فإن الارتفاع الأعلى لهذه الأمراض هو في الدول المتقدمة، وليس النامية، أو حتى تلك التي تعيش حروباً، والتي تبرر المنظمة سبب ارتفاعها في أسلوب العيش من نظام غذائي وتدخين مثلاً.

## مروحة صعب

هذا في الظاهر، أما في الضمني، فإن العلم مع تطوره بشروط النظام السائد وضمن قوانينه لم يسمح له بمقاربة الأمراض الجسدية والنفسية بطريقة تسمح بالعلاج. حتى لو أن ظروف معيشتنا تحسنت من حيث بعض الجوانب «السكن والتنقل والتعليم بالحد الأدنى» ولكن ما يحكمنا سياسياً وبيونياً هي: الرأسمالية التي لا تسمح بمضمونها التقدم والراحة المعيشية للجميع. لذلك إن مقاربة علاج الأمراض الجسدية «غير المتنقلة» من ضمن هذه الشروط الرأسمالية، يحكمها منطقات عديدة ومحدودة، منها: الفكر وتصنيف أسباب المرض. وبالتالي كيفية ومن هو المسؤول عن المعالجة. وفي أغلب الأبحاث أو التجارب التي تحاول توسيع إطار المعرفة، وبالتالي المعالجة، تبقى العوامل «ضمن الإطار البيوي نفسه» غير

ساحية بالمعالجة الكلية للمشكلة. وحتى مع أن التشديد اليوم في معالجة الأمراض الجسدية أو النفسية هو بعلاقة هذه الأمراض مع الداخلي «الجسدي» والخارجي، أي: الآليات الداخلية التي تتأثر بالمرض، مثل: الجهاز العصبي والمناعة ونظام الغدد الصماء تفاعلاً مع علاقة الجسد بالبيئة وتأثيراتها عليه. ولكن معظم هذه الأبحاث تحدد البيئة من الأفعال التي يمكن أن تؤثر على الأفراد، مثل: التدخين والرياضة والنظام الغذائي فقط، والتي تضع بالتالي حلولاً مجتزأة، ولا تحل المشكلة بشموليتها، حلولاً مثل: إتباع أسلوب «صحي» والسيطرة على الذات أو تطوير الذات.

وإلى اليوم المراكز البحثية التي تنطلق من كلية الجسد «الداخلي والخارجي» في مقاربتها للأمراض قليلة. وهي تربط الضغط الجسدي والآليات العصبية، أو الإفرازات الغددية بالأمراض النفسية. مثلاً: تنطلق الأكاديمية الصينية للعلوم- كلية علم النفس من العلاقة بين الضغوط النفسية والجسدية وتفعيل جهاز المناعة الذي يفعل الجهاز العصبي، ونظام الغدد بارترابطه بالإكتئاب. ومن المهم في هذه المقاربة ما هو تعريف الضغوط الجسدية والنفسية، وما هي الآلية نظام المناعة والأعصاب في الكائنات الحية وخاصة البشر. أبحاث مشابهة أخرى «جامعة نانجين- الصين» تنطلق من العلاقة بين الخارجي والداخلي للجسد، وتتركز على الطاقة والفوضى في هذه العلاقة، فتركز الطاقة داخل الجسد يؤدي إلى الفوضى الداخلية نتيجة تكاثر الطاقة، أما تدفقها إلى خارج وداخل الجسد من خلال التفاعل والنشاط يخفف من احتقانها. وهنا أيضاً، ما هو مهم، هو مصدر الطاقة، وما الذي

أنت نتيجة عامل ضغط من خلال هذه العلاقة بين الخارجي والداخلي. وحتى إذا أخذنا في الاعتبار أن للأمراض عنصراً وراثياً، لا يمكن أن نحد العنصر الوراثي بانتقال جينة الأهل إلى الأطفال فقط، بل بما قد سبب تغييراً في هذه الجينة لكي تصبح طفرة أو تحرف عن مسارها الطبيعي.

انطلاقاً مما سبق في العلوم، وبمعالجتها الأمراض الجسدية، وانطلاقاً مما سبق في الفكر، نجد الأرضية النظرية «والعملية إلى حد ما» لمقاربة الأمراض والصحة بشكل عام. هذه الانطلاقة التي يتناقض فيها الفكري النظري المادي، مع العملي التجريبي، حيث الفكري علمي في تحليله، والعملية اليوم هو مثالي في تطبيقه، تسمح بمقاربة الأمراض الجسدية على أساس الفكري العلمي التاريخي، ونقداً لأخطاء العلمي المثالي. فالأمراض حتى تلك الجسدية المستعصية، مثل: السرطان، مرتبطة بالأهداف التي يضعها المجتمع للإنسان، وكذلك مع أهدافه المفروضة من قبل الثقافة السائدة، أو أهدافه الذي يضعها لتقدمه الفردي أو الجماعي. وبالتالي نابعة من معنى وجوده كفرد في مجتمع، ومعنى الخارجي عنه في البيئة التي يعيش، وعلاقتها بالداخلي في آلية ونشاط الجسد في أجهزته كافة، خاصة تلك التي تؤدي إلى الفعالية، أي: الجهاز العصبي والمناعة ونظام الغدد.

يؤدي إلى احتقانها. كالعلاقة مع البيئة الاجتماعية والدور والكوابح الخارجية أو الثقافية.

## المقاربة الكلية

عدم قدرة العلم السائد، وحتى الأبحاث المتقدمة فيه إلى توصيف كلي ودقيق للأمراض، يفرض مقاربة جديدة لماهية الأمراض وعلاقتها بالبيئة التي نعيش. وخاصة في مقاربة الأمراض الجسدية غير المتنقلة، كون. في تعريفها وآلية عملها صعوبة في مقاربتها وكذلك التعقيد من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو النفسية. وتبرز على الواجهة بعض الأمراض، مثل: السرطان وفي التعامل معها وكأنها لغز من الصعب علينا فهمه، وكيف حله؟ بعض الباحثين أو النفسانيين قاربوا الأمراض الجسدية من علاقتها الثقافية الاجتماعية السائدة، مثل: رايش في أبحاثه عن السرطان، والبعض الآخر قارب آلية عمل الجسد وعلاقته مع الخارج «التي يمكن أن تعكس على ميادين الحياة كافة» من خلال نظرية النشاط الإنساني. أي كانت هذه المقاربة، ما نحتاجه حول الأمراض الجسدية، هو: تعريفها، خاصة الأمراض الجسدية غير المعدية أو غير المتنقلة، كون تلك الأمراض لا تأتي نتيجة جرثومة من خارج الجسد، أو لا تعتبر «في العام» عنصراً خارجياً عن الجسد، وبالتالي هذه الأمراض

# عزلة أمريكية على نغم التانغو

إن التراجع الأمريكي قد أصبح فعلاً ماضياً، أي: تمّ التراجع، وما يجري هو إدارة الخسائر. ولكن من كان يعول أحلاماً بغير ذلك، وتغصّب بعكس هذا الأمر، فقد باتت الوقائع تؤلمه، ولم يعد بإمكان أحد أن ينكر هذا التراجع، وهنا على لسان الأمريكيين أنفسهم، سياسيين كانوا أم رجال أعمال.

## ■ ريزن بوظو

«أنا كأمريري قد منعت في العديد من الدول بسبب الأمريكيين أنفسهم». ويبدو مما قاله أيضاً: أنه كان لديه حلم للاستثمار في كوريا الديمقراطية ولكن هزيمة أمريكا هناك وانسحابها تدريجياً يزعه ليقول متحسراً: «إنهم بحاجة للصابون، والكهرباء، لكل شيء، أي: شيء تعلمه من الممكن أن يدر لك ثروة في كوريا الشمالية». إلا أنه ولحسن حظّ الكوريين شعباً، فلن يدخل روجرز هناك لثملاً خزائنه ثروة على حساب إفقار الكوريين أكثر كما كان يتأمل.

## «سياسة ترامب «أمريكا أولاً» قد عزلت أمريكا عن قادة دول العالم»

هو أيضاً عنوان لمقال نُشر منذ مدة على موقع ال «إن بي سي» الإخباري، مهاجمة به ترامب وسياساته بما يخدم مصلحة التيار الفاشي الذي يضعف يوماً تلو الآخر، إلا أنه يقرّ بشكل تام بتراجع واشنطن وعزلتها حقاً، فانسحابها من العديد من الاتفاقات الدولية كاتفاق التجارة عبر المحيط الهادئ، واتفاق المناخ العالمي، ومؤخراً الاتفاق النووي الإيراني، وغيره يفضي إلى قطع علاقات أمريكا الدولية الاقتصادية والسياسية والنأي بنفسها ولنفسها، ويذكر في المقال ذاته مديح ترامب لرؤساء الدول الصاعدة روسيا والصين في أثناء انتقاده لأقرب حلفائه كبريطانيا وألمانيا، مذكراً بمقالهم أيضاً عن تشكيك ترامب باستمرارية التزام أمريكا اتجاه أحد أقدم تحالفاتها «الناتو»... ويتابعون التعبئة على ترامب بشخصه مفرداً: «ربما ولا أي رئيس، ولا حتى جورج بوش باحتلاله العراق عام 2003، قد جعل دول العالم تصطفّ ضد سياسات أمريكا الخارجية كسياسة ترامب». إلا أنهم لا يريدون انطلافاً من مصالحتهم رؤية أن ترامب هو صنعة

لنتفق أولاً على أن ترامب ليس هو من يسبب التراجع، بل على العكس، إن أزمة الولايات المتحدة، والأزمة الرأسمالية النهائية ككل، قد تفجرت منذ أكثر من عشر سنوات، ومنذ ذلك الحين بدأت الظروف الموضوعية تتشكل لسقوط أمريكا عن عرش حاكم العالم، واليوم هذا السقوط والتراجع هو من صنع ترامب وهو موضوع من يفرض على ترامب أن يدير سياسة أمريكا الخارجية بشكلها الحالي. ولنخب متنبهين لسداجة «الإعلام» الغربي، ومن على شاكلته بما يحاولون ضحّه ضمن معادلة تفضي بأن ترامب مسبب التراجع، خدمة للتيار الفاشي.

## «الولايات المتحدة تقرب روسيا والصين وإيران، وتعزل نفسها»

بهذا الكلام اختصر رجل الأعمال الأمريكي، جيم روجرز، ألمه قبل قرابة الشهر، فسياسات واشنطن اليوم تركز على اقتصاد أمريكا نفسها داخلياً، وتناهى عن الاستثمارات والانفاقيات الخارجية لتعزيز اقتصادها الحقيقي، عوضاً عن ربيع الدولار دولياً الذي بات قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، فيقول روجرز حول سياسة واشنطن الخارجية: «في السنة الماضية كان الجميع منفتحاً أكثر فأكثر، أما الآن فأمريكا تغلق على نفسها أكثر فأكثر» الأمر الذي لا يروق لأولئك المستثمرين العابرين للقارات، فكل اتفاقية دولية تتسحب منها أمريكا تتسحب منها الثقة أيضاً، ما ينعكس على رؤوس أموالها الموجودة في الخارج، فيقول أيضاً: «المستثمرون الأمريكيون باتوا يمتلكون فرصاً أقل في الاستثمار بسبب الولايات المتحدة نفسها»، ويتابع في السياق ذاته:



الخارجية دلالة بديهية بين سطورها، هي أمنية لدى هاس بأن تجري الأمور عكس ذلك؛ أن يحرق العالم، وليدخل حرباً عالمية ثالثة وتبقى أمريكا حاكمة الأرض حتى النفس الأخير، عوضاً عن «جعل العالم أمن»، ولكن أيضاً لحسن الحظ، فهي تعبر عن يأس هذا المستشار وضعف تياره الفاشي من أي فعل ضمن «المدى المجدي» والاكتفاء بالأمانيات. وهنا عبارة ذكرت سابقاً في مجلة «الإيكونوميست» عن تراجع وعزلة أمريكا وصعود دول أخرى بينها الصين تحديداً: «في رقصة القوى العظمى، شي «الرئيس الصيني» هو من يفعل التانغو، وترامب يطلق بقدّمه على ألحان الموسيقى فقط». وأخيراً، هل لا زال هناك ضمّ عن سماع هذه الموسيقى بكل ضجيجها؟

التراجع هذا، وما هو إلا مدير العملية بينها وبين العزلة بأقل الخسائر.

## عزلة أمريكا تخلف فراغاً لغيرها

نعم، دول البريكس وعلى رأسها روسيا والصين، لما لديهم من وزن دولي، هم الأسبق على ملء الفراغ هذا، ولديهم من المصالح السياسية الدولية ما يتوافق مع مصالح غالبية دول العالم الطرفية بانفكاكهم من دول المركز الناهية لهم، وبمشروع معاكس لهم، كأوامر روجرز وتياره باحتلال دول العالم اقتصادياً، وقد قال ريتشارد هاس، المستشار في الخارجية الأمريكية: «ترامب قد جعل العالم أمن لتوسّع الصين»، مع تحفظنا على مفردة «توسّع» بما توجي له من «استعمار» على الهيئة الأمريكية، إلا أن لهذه الجملة من مستشار في العلاقات

# الأردن ينتفض: «يا حكومة هلكتنا»



لكن النقابات تقول: إنها ستواصل الضغط والتصعيد حتى سحب المشروع، والشعب يقول: إن شعاراته تجاوزت سحب المشروع فقط، إلى إقالة الحكومة، وتغيير النهج السياسي والاقتصادي، نحو مزيد من الكرامة والعدالة الاجتماعية.

تقول الحكومة: إن هذه التعديلات ستوفر لخزينة الدولة، قرابة 100 مليون دينار (141 مليون دولار)، وبعد الاجتماع الذي جمع يوم السبت بين الحكومة ورؤساء النقابات المهنية، رفض رئيس الوزراء هاني الملقى التراجع عن مشروع قانون ضريبة الدخل.

ذكرت وسائل إعلام: أن رئيس الحكومة هاني الملقى قال في رسالة إلى الوزراء: «بإيعاز من جلالة الملك يوقف العمل بقرار لجنة تسعير المحروقات نظراً للظروف الاقتصادية في شهر رمضان المبارك على الرغم من ارتفاع أسعار النفط عالمياً».

## ■ ديمة كتيلة

المرة الشعب والنقابات وأحزاب وقوى أخرى في الأردن قررت المواجهة، وإجبار الحكومة على التراجع، فبعد إقرار الحكومة مشروع قانون جديد لضريبة الدخل وسع الشرائح المشمولة بالضريبة، اندلعت احتجاجات شعبية واسعة، وإضراب عن العمل نفذته 34 نقابة مهنية وجمعية.

رغم ذلك عادت الحكومة لتستفز الشارع أكثر، بعد يوم واحد فقط من الاحتجاجات على قانون الضريبة الجديد، من خلال رفع أسعار المحروقات الأساسية «البنزين والسولار والكان» بنسب تراوحت بين 47% و5,5% في زيادة هي الخامسة من نوعها منذ بداية العام، فيما تمت زيادة أسعار الكهرباء مرات عدة في السنوات الأخيرة. مما زاد من غضب الشارع، الأمر الذي أجبر الحكومة على التراجع، حيث

بين رفع الضريبة على الدخل، وزيادة أسعار المحروقات، خرج الأردنيون محتجين: «معناش» و«يا حكومة هلكتنا وجوعتونا ودمرتونا»، لتمتد الاحتجاجات إلى طول البلاد وعرضها...

بداية، الحكاية، هي: أن صندوق النقد الدولي طالب الحكومة الأردنية بإجراءات تقشفية، تطل الإغفاءات الضريبية، ودعم السلع الأساسية. كجزء من خطة أجلها ثلاث سنوات، من أجل جمع إيرادات بهدف تقليص فاتورة ديون البلاد البالغ حجمها 37 مليار دولار، والتي تعادل 95% من الناتج المحلي الإجمالي. وكالعادة جيوب المواطنين هي المكان الذي تستسيغه الحكومات لتحصيل الإيرادات، أما منافذ الفساد فتبقى محصنة. لكن هذه

تريد الحكومة الأردنية تقليص فاتورة ديونها لصندوق النقد الدولي من جيوب المواطنين! هذا ما يفعله دائماً صندوق النقد، من خلال شروطه وبرامجه وديونه، وهذا ما تنفذه الحكومات التابعة طائعة.

# الرمال السعودية المتحركة



يجمع كل المتابعين للشأن السعودي، أن المملكة تمر بمرحلة حساسة، تنطوي على احتمالات شتى، لكن بكل تأكيد أن هذه الدولة بنموذجها الخاص والدور التقليدي الذي كانت تقوم به، قد انتهت.

كثيرة هي المؤشرات التي تؤكد هذه الحقيقة، وأبرزها على الإطلاق، هي: حالة الانقسام التي تتضح يوماً بعد يوم، وتتسع في بنية «مملكة النفط» بمؤسساتها الثلاث الأساسية، التي تشكل أعمدة الدولة السعودية، وهي: العائلة المالكة، والمؤسسة الدينية، والمؤسسة العسكرية، وجاءت القرارات الملكية يوم أمس بإقالة عدد كبير من كبار الضباط في المؤسسة العسكرية، استكمالاً لذلك الصدع الذي تعاني منه المملكة منذ سنوات، حيث كان قد سبق ذلك إعفاء وطرده واعتقال عدد كبير من رجالات المؤسسة الدينية، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد غير قليل من الأمراء ورجال الأعمال السعوديين.

## حالة الاقتصاد

يواجه الاقتصاد السعودي، أكبر مصدر للنفط في العالم، مجموعة أزمات خلال العام الحالي، بينها عجز الموازنة البالغ أكثر من 52 مليار دولار، والنمو الاقتصادي الضعيف، والتضخم المرتفع، والبطالة المتزايدة، وضخامة الإنفاق العسكري في الموازنة، حيث كشفت موازنة 2018، عن أن الإنفاق العسكري والأمني يلتهم ما يقارب ثلث الموازنة بعد استحواده على 83 مليار دولار، من إجمالي الموازنة المقدرة بنحو 261 مليار دولار.

ومن أبرز تحديات الاقتصاد السعودي تحقيق معدل نمو بعد الانكماش الذي حصل خلال عام 2017 تزامناً مع تراجع أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيس في البلاد، قياساً مع الأعوام التي سبقتها.

وكانت السعودية، قد أعلنت عن أضخم موازنة

في تاريخها لعام 2018 بإجمالي نفقات تبلغ 978 مليار ريال (260,8 مليار دولار)، ولكن بعجز 195 مليار ريال (52 مليار دولار)، وإيرادات قيمتها 783 مليار ريال (208,8 مليار دولار).

وقفز الدين العام للمملكة بنسبة 38% خلال العام الجاري، إلى 438 مليار ريال (116,8 مليار دولار)، مقابل 316,5 مليار ريال (84,4 مليار دولار) بنهاية العام الماضي، ويشكل الدين السعودي 17% من الناتج المحلي في 2017، فيما كان 13,1% في 2016.

في حين كان هذا الدين نحو 11,8 مليار دولار، في نهاية 2014، وفق بيانات وزارة المالية السعودية. وكان عبارة عن ديون محلية تعادل 1,6% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة.

## ثقب التبعية الأسود

هذه المؤشرات عن واقع الاقتصاد

يكشف الواقع السعودي أيضاً حجم المازق الأمريكي نفسه ومحدودية الخيارات أمام واشنطن

السعودي، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار في المؤسسات الثلاث أئفة الذكر، في دولة كالسعودية، تشكل مؤشراً هاماً على وضع الاقتصادات التابعة، في ظل الأزمة الرأسمالية العالمية، فرغم الربيع النفطي الهائل، تعاني المملكة من جملة هذه الأزمات، وهي في طريقها إلى التعمق، رغم الاستقرار النسبي في أسواق النفط منذ أشهر، فالإتاوات التي يفرضها الحليف الغربي المأزوم على المملكة، سواء كانت عبر الابتزاز المباشر، والتحكم بالبترو دولار الفلكية في البنوك الغربية، أو عبر توريث السعودية بالحروب البعثية كما هو الوضع في اليمن، والتدخل في سورية، ورفع منسوب التوتر مع إيران، والخلاف المفتعل مع قطر، وصفقات السلاح غير المبررة التي تعدها السعودية مع الدول الغربية في ظل

التوتر الإقليمي، يقود المملكة إلى الإفلاس، ليؤكد من جديد على أن التبعية بمثابة الثقب الأسود الذي يشفط كل الثروة المتراكمة عبر التاريخ.

## السعودية في الميزان الأمريكي

تنبع أهمية السعودية بالنسبة لقوى رأس المال المالي، في العقود الأربعة الأخيرة، من أنها كانت تغطي الثروة الورقية الأمريكية الوهمية، بعد أن أصبح تسعير النفط بالدولار شرطاً وحيداً لبقاء الدولار على عرش سوق النقد الدولية، باعتبار أنها أكبر مصدر للنفط، وإذا كانت الولايات المتحدة قد وصلت إلى حد احتمال التفريط بهذا الدور التقليدي للمملكة السعودية، فإن الواقع السعودي لا يكشف مازق نظام التبعية فقط، بل يكشف أيضاً حجم المازق الأمريكي نفسه، ومحدودية الخيارات أمام واشنطن.

# أزمة ليبيا... بداية النهاية؟

## ■ هند دليقات

جاء اتفاق باريس الأخير بعد مسلسل من العراك العسكري والسياسي، دام سبع سنوات، وأثقل كاهل البلاد والعباد، فقد شهدت ليبيا حالة من الانقسامات والفوضى إثر تدخل حلف شمال الأطلسي عام 2011، وذلك بعد أن هبت موجة من الحركات الشعبية في مناطق مختلفة من البلاد.

## حلول الأمر الواقع

هذا الاتفاق الذي حدث بعد شدة وجذب ومحاولات عرقلة كثيرة للعديد من الاتفاقات السابقة، قد يكون محاولة جيدة لكسر الاستعصاء الحاصل في طريق حلحلة الأزمة الليبية. حيث إن جزءاً كبيراً من محاولات العرقلة كان نتاج خلافات سياسية بين فصائل عسكرية مسلحة تعمل لصالح قوى سياسية متضادة في الشكل، إلا أنها في المضمون متفقة على عدم الحل. ولكن الواقع الدولي الناشئ، والذي يفرض سياسة إطفاء الحرائق وحل الأزمات سياسياً، بات يفرض نفسه

عقد في باريس يوم الثلاثاء بتاريخ 29 أيار اجتماع ضم مختلف الفصائل الليبية، وانفتحت الأطراف جميعها على المشاركة في عمل سياسي يمهّد الطريق لإجراء انتخابات في كانون الأول نهاية العام الحالي، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة.



والغاء الحكومة والمؤسسات الموازية تدريجياً، وتضمن التأكيد على الالتزام بدعم المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء مؤسسات عسكرية وأمنية محترفة موحدة وخاضعة لمبدأ المحاسبة، فضلاً عن تشجيع الحوار الذي تستضيفه العاصمة المصرية القاهرة بهذا الصدد.

ليس واضحاً بعد ما إذا كانت الأطراف المختلفة ستلتزم بهذا الاتفاق أم لا، ولكن اجتماع القادة الليبيين مع بعضهم لأول مرة، وبحضور الأمم المتحدة، وفي ظرف دولي مساعد، لا بد وأن يكون خطوة جيدة باتجاه الخلاص من حالة التقسيم والفوضى السائدة في ليبيا، أي: باتجاه إعادة توحيد البلاد والانهاء من حالة الصراع المستمر.

لكن الواضح هنا، أن الدول الكبرى، التي كان لها دور رئيس في خلق الأزمة الليبية وتأزيمها، تنعطف اليوم للدفع باتجاه الحل السياسي والتوافق، وهذا نتيجة للامر الواقع، ومنطق السلم الذي يفرضه التوازن الدولي الجديد. لكن يبقى من المبكر الحسم بأن الاتفاق الأخير المرعي

بقوة على المشهد الليبي أيضاً. فقد أوضح عادل كرموس، عضو المجلس الأعلى للدولة في ليبيا أن: «كافة التشكيلات على الأرض لديها رغبة في إجراء الانتخابات عدا تنظيم «داعش» الإرهابي، وأن كل تشكيل يمكن أن يقوم بحماية العملية الانتخابية في المساحة التابعة له».

بالإضافة إلى اتفاق إجراء انتخابات وطنية، فإن الاجتماع الذي شاركت فيه الدول الخمس صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، إلى جانب إيطاليا وتركيا والإمارات وقطر والدول المجاورة لليبية، والذي جرى بحضور خليفة حفتر، القائد العسكري لشرق ليبيا، ورئيس الوزراء الليبي فايز السراج، ورئيس برلمانين متنافسين، قد أفضى إلى اتفاق الأطراف على المشاركة في مؤتمر سياسي شامل، لكن دون وضع جدول زمني محدد.

## ضرورات استكمال الحل

لقد دعا إعلان سياسي مشترك أصدره القادة الليبيون - ولكن لم يتم التوقيع عليه - إلى السعي فوراً إلى توحيد البنك المركزي الليبي

تلك الأطراف التي تدعم الحل جيداً، بالإضافة إلى تحسين الداخل من خلال دور قوي لمؤسسات الدولة، ترعى حقوق الشعب، بعيداً عن أي شكل من أشكال التحاصصات والانقسامات.

فلاش: اجتماع القادة الليبيين مع بعضهم لأول مرة وبحضور الأمم المتحدة وفي ظرف دولي مساعد لا بد وأن يكون خطوة جيدة باتجاه الخلاص

فرنسياً قد يقود إلى الحل الناجز، حيث إن سلوك مثل هذه القوى تاريخياً، قد يحمل إمكانية تلغيم الحل بمقومات الانفجار اللاحق، بما يضمن لها شكل من أشكال النفوذ، لكن يبقى الضامن لعدم حدوث مثل هذا السيناريو، هم الليبيون أنفسهم، من خلال تحسين الحل، بقطع الطريق أمام التواجد الأجنبي، وإعادة رسم خريطة العلاقات الخارجية، وتعميقها مع

## الصورة عالمياً



• قال أمين عام حلف شمال الأطلسي «ناتو» ينس ستولتنبرغ، يوم السبت، إن الحلف لن يقدم على مساعدة لـ «إسرائيل» دفاعياً في حال هاجمتها إيران، حسب وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية.



• تعهدت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، خلال مؤتمر صحفي، بأن الاتحاد الأوروبي سيرد بحزم على فرض الولايات المتحدة رسوماً ضريبية على واردات الألمنيوم والصلب من دول المنطقة.



• قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إنه قد يفضل عقد اتفاقين تجاريين ثنائيين مع كندا والمكسيك، على مواصلة التفاوض معهما حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا».



• أعرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن نيته عقد لقاء قمة مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون في سنغافورة 12 حزيران الجاري، كما كان مقرراً أصلاً.



• أعلنت الهند رسمياً، عدم الاعتراف بأية عقوبات تفرضها أو قد تفرضها الإدارة الأمريكية ضد إيران، وذلك تزامناً مع زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى الهند.



• حذر وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لوميو، الولايات المتحدة من احتمال وقوعها في عزلة تامة خلال قمة «مجموعة G7» الدولية في كندا بسبب السياسة الاقتصادية لإدارة أمريكا الحالية.

## إيطاليا... والمصير الأوروبي



جرت في الأيام القليلة الماضية تشكيل الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة، جيوزيبي كونتي، المقرب من حركة «خمس نجوم» اليمينية، وذلك بعد مخاض دام ثلاثة أشهر لتشكيل تحالف برلماني يضمن الثقة للحكومة المقترحة بعد موافقة الرئيس.

## ■ جواد محمد

الجديد في الحكومة الحالية أنها وليدة برلمان تقوده أحزاب وحركات سياسية حديثة العهد، وذات توجهات يمينية قومية. إذ تتألف الكتلة الحاكمة الحالية من حزب «خمس نجوم»، وحركة «رابطة الشمال»، وهي أحزاب توصف بأنها «شعبوية» ومناهضة للمؤسسات، الأمر الذي يدفعنا إلى ربط الحالة الإيطالية بالوضع الأوروبي عموماً، حيث تكرر صعود مثل هذه القوى في دول أوروبية أخرى.

## البرلمان الإيطالي

يتكون البرلمان الإيطالي من مجلسي النواب والشيوخ وبمجموع يتجاوز الـ 900 عضو في كلا المجلسين معاً، وهو حالياً، ونتيجة للانتخابات التي جرت في الخامس من آذار الماضي، يتألف بالحصول من حزب «خمس نجوم» والحاصل على 33% من الأصوات مما جعله الحزب الأول في البلاد، وحزب «رابطة الشمال» الحاصل على 18%، فيما حصل تحالف برليسكوني الكلاسيكي على 20%، والحزب «الديمقراطي» مع تحالف «اليسار» على ما مجموعه 22%، بالإضافة إلى شخصيات دائمة العضوية.

ورغم تقدم تحالف اليمين واليمين المتطرف في الانتخابات التشريعية الأخيرة، إلا أن الأحزاب المكونة لهذه التحالفات لم تستطع الحصول

على الأغلبية المطلقة اللازمة لتشكيل الحكومة، مما يمهّد لنشوء الخلافات اللاحقة.

## الخلاف حول ماذا؟

الخلافات حول تشكيل الحكومة، والتي تسببت بالمأزق السياسي، كانت تدور بشكل أساسي حول شخصية باولو سافونا، الذي تم ترشيحه من قبل الحزبين الحاكمين لتولي حقيبة الاقتصاد، الأمر الذي واجه رفضاً قاطعاً من قبل الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا، حيث إن سافونا معروف بمعارضته للاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة وسياسة التقشف، ويرى فيها خطراً على الاقتصاد الوطني.

وهو الأمر الذي لا تخفيه قوى الائتلاف الحاكم الجديد، التي تناهض السياسات الأوروبية، والعملية الموحدة. وفي العقد الذي صاغته كل من حركة «خمس نجوم»، و«رابطة الشمال»، والذي يتضمن نقاط برنامج تلزم بتنفيذ حكومة الائتلاف المرتقبة بين الجانبين، كان من ضمنها مسألة رفع العقوبات الأوروبية عن روسيا كأولوية في المرحلة المقبلة، حيث اعتبر الحزبان أن إيطاليا كانت من أكثر المتضررين من تلك العقوبات.

## حالة أوروبية

يلاحظ، أن تركيبة البرلمان التي تنتج الحكومة في عموم الدول الأوروبية

تخضع لتغيرات جذية، وبغض النظر عن منحى تلك التغيرات إلا أنها على ما يبدو حالة عامة في أوروبا يمكن تلخيص سماتها في عدة بنود:

أولاً: تكرر حالة عدم وجود أغلبية برلمانية لحزب أو كتل واحد يسمح بشكيلة حكومة منفردة، الأمر الذي حدث في دول، مثل: ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، والتي تعتبر مراكز على الصعيد الأوروبي.

ثانياً: وصول أحزاب جديدة لم تكن موجودة في الحياة السياسية السابقة، بغض النظر عن كونها شعبية أو يمينية أو خلبية، وتراجع الأحزاب التقليدية التي حكمت أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية كالأحزاب «الديمقراطية الاشتراكية» على سبيل المثال.

ثالثاً: قد لا تعبر هذه القوى الجديدة عن مصالح الشعوب الأوروبية العميقة إلا أنها تشكل انعكاساً لمزاج هذه الشعوب الراضة للأحزاب الكلاسيكية، والتي ضاقت ذرعاً بسياساتها.

## إيطاليا الجديدة والاتحاد الأوروبي

لا يمكن تقييم مال الحالة الأوروبية ونتائجها ومخارجاتها وانعكاساتها الدولية بدقة، لكن وبناءً على الحقائق والوقائع المتلاحقة يمكن التنبؤ بأن الاتحاد الأوروبي كيان سياسي واقتصادي بشكله الحالي أصبح مرشحاً للانهار، ويبدو أن الحكومة الإيطالية الجديدة ستدق مسماراً

جديداً في نعش الاتحاد الأوروبي. ولهذا أسبابه الموضوعية، فالاتحاد الأوروبي لا يوفر ظروفاً اقتصادية متساوية لجميع أعضائه، فبينما تستمر الدول المتقدمة في دول غرب ووسط أوروبا بالدفاع عن الاتحاد كونه يخدم مصالحها، نجد دول شرق وجنوب أوروبا نفسها غير مضطرة للقيام بذلك كونها تخسر وتزداد فقراً.

في إيطاليا تحديداً كانت حزمة المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي لإيطاليا مرتبطة ببعض الإجراءات الخاصة بخفض النفقات، وهو ما أدى اليوم، حسب المحلل السياسي ألكسندر نازاروف إلى فوز حزبي «خمس نجوم» و«الرابطة» وهي قوى تجمع ما بين «التشكك الأوروبي» و«الشعبوية»، وينص اتفاق التحالف بين الحزبين الذي سيشكلان الحكومة على خفض الضرائب، وزيادة النفقات الاجتماعية لمحدودي الدخل، وإلغاء إصلاح نظام المعاشات، لكن الأهم هو: نية هذه الأحزاب بخفض النفقات الحكومية في الموازنة من خلال إلغاء ديون إيطاليا للاتحاد الأوروبي والبالغة 250 مليار يورو.

في النهاية، يبدو أن الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاتحاد الأوروبي تدفع باتجاه إضعافه وتفكيكه، فنول غنية، مثل: بريطانيا أثرت الانسحاب، ودول أخرى، مثل: إيطاليا واليونان ستشكل ضغطاً إضافياً قد لا يستطيع الاتحاد الأوروبي تجاوزه.

# الصين انتصرت في الحرب التجارية...



بقي الاتحاد الأوروبي مصراً على الحفاظ على «الاتفاق النووي مع إيران» رغم تهديدات الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الشركات الأوروبية إن هي استمرت بالتعامل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن أجل تحقيق ذلك، على الاتحاد الأوروبي أن يتعاون مع الصين وروسيا. سيعني هذا بأن على الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إسقاط العقوبات ضد روسيا أن يسقط بدوره الرهاب من الصين من سياساته التجارية. والآن وبما أن الولايات المتحدة التي كانت أسواقها بالفعل مفتوحة بشكل كلي أمام البضائع الصينية، قد توصلت إلى اتفاق تبادل مع الصين بخصوص الواردات الأمريكية، فقد تركزت أوروبا من جديد دون خيار سوى مناشدة الصين لتطوير علاقات شبيهة معها، سواء من أجل الاتفاق النووي أو الأهم، من أجل قدرة أوروبا على الحياة كتجمع اقتصادي قوي على المدى الطويل.

## السياق الكوري

تسود الولايات المتحدة نظرية مؤامرة شهيرة بأن كوريا الشمالية هي مجرد دمية بيد الصين، والتي بدورها تستخدمها لمقارعة الولايات المتحدة في شمال شرق آسيا، وهي نظرية لاتزال رائجة منذ عهد مجتمع جون بيرتش إلى روش ليمباو. لكن الحقيقة أن كوريا الشمالية لطالما كانت دولة مستقلة بشراة وقد ربطتها تاريخياً علاقات بموسكو أفضل من التي ربطتها بمنافستها بكين طوال فترة الحرب الباردة، والولايات المتحدة في 2018 ستحتاج للاعتماد على الصين لرعاية عملية سلام كورية إيجابية. والآن، وبما أن الصين قد أعطت الولايات

بها، والتي باتت ترتفع بشكل مستمر كجزء من حملة «صنع في الصين» التي أطلقها الرئيس تشي. وبما أن الولايات المتحدة هي في الوقت الراهن منتج صناعي أضعف من الصين، ولأن القاعدة الاستهلاكية الصينية الثرية ترى العالم الآن كمركز تسوق لها، بالطريقة ذاتها التي كانت فيها الولايات المتحدة هي المستهلك في منتصف القرن العشرين، فلدى الصين القليل لتخسره، إن هي فتحت الباب للبضائع الأمريكية في الوقت ذاته الذي تجذب فيه الاستثمارات الأمريكية لتساعد على جعل «اليوان عملة مستقبلية عظيمة».

وعليه، فإن إعلان الصين قد ساعد على جعل الصفقة «رابح-رابح» إذا ما أخذنا بالاعتبار حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تفاوض على أرضية ضعيفة، وهي الحقيقة التي أقرت بها كل مؤسسة أعمال أمريكية رئيسية قبيل إصدار ترامب لقرار الرسوم الجمركية العقابية. هذا قد يعطي العبرة لكل من يعادي الشراكة التفاوضية مع الصين، سواء أكان هذا الشريك هو الهند أو فيتنام أو الاتحاد الأوروبي أو أجزاء من أمريكا اللاتينية أو إفريقيا، ونقصد هنا خصوصاً القوى المعرضة للدعاية الغربية المناهضة للصين.

## ترك أوروبا في الخلف

في حين أن الصين هي شريك تجاري كبير لكل دولة ولكل كيان اقتصادي في العالم ومن ضمنها الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي كان تقليدياً أقل ودأ مع الواردات الصينية منه من الولايات المتحدة، ورغم ذلك وفي الوقت الحاضر فإن الاقتصاد الأمريكي في حال أفضل من اقتصادات أوروبا مجتمعة.

## العصا والجزرة الصينية

تدبرت الصين أمر تفادي حرب تجارية لم تردها، وذلك عبر منح الولايات المتحدة والمراقبين التقنيين والمستهلكين ما يريدونه، وكل ذلك بعد إثباتها لقدرة الصين على التأثير في الولايات المتحدة أكثر من العكس. وبلاستناد إلى توقيت البيان، فليست الصين وحدها قادرة على الفوز في حرب تجارية عبر تفادي وقوعها الجدي، بل إن جناح بولتون في البيت الأبيض الآن إذا ما أراد تخريب عملية السلام المتفق عليها في كوريا، فبإمكان الصين أن تسحب الجزرة على الفور مستعيدة العصا. هذه هي الإستراتيجية الصينية الكلاسيكية، وربما هي الأجدى من حيث أن خصوم الصين لن يتمكنوا من فعل شيء.

اتخذت الحكومة الصينية مؤخراً قراراً داخلياً في السماح وتشجيع دخول المزيد من البضائع والخدمات الأمريكية إلى البلاد. حصل هذا بعد إرسال المتكرر للوفود الأمريكية إلى الصين، من أجل تجنب حرب تجارية أعلنها دونالد ترامب على شكل رسوم جمركية، شملت مجموعة واسعة من البضائع الصينية. قامت الصين بعدها بفرض رسوم مقلبة، وتحديد على المنتجات الزراعية الأمريكية، في حركة تهدف من خلالها الصين لأن تكون لها اليد الطولى والموقف الأعلى في المفاوضات. ومع ذلك، فإن الوضع الذي ذكرناه يشير بالمحصلة إلى أن الحالة كانت «خاسر-خاسر» وهو الأمر الذي طالما سعت الصين إلى تجنب حدوثه.

الجديدة في الصين ستكون قادرة على المساعدة في إطلاق اليوان الطافي من منصة إطلاق قوية.

■ آدم غاري  
تعريب: عروة درويش

قارب الصينيون  
مسألة احتمال  
حدوث حرب تجارية  
بنقطة كاملة فهم  
يعلمون بأن لديهم  
العديد من مراكز  
التأثير على اقتصاد  
الولايات المتحدة

«خاسر-رابح» أم «رابح-رابح»؟  
إن أخذنا الموضوع من ناحية اقتصادية موضوعية، فالوضع هو «ربح-ربح»، كذلك الأمر فيما يخص كيفية تصوير كل بلد للاتفاق محلياً، ووضع حرب المعلومات الفريدة بين البلدين. ستفترض الصين بشكل محق، بأنها طالما تملك أكبر سوق محلي في العالم، فهي مهياة لأخذ البضائع من مجموعة كبيرة من الدول دون أن يشكل هذا الأمر تهديداً لنموها المحلي. وعلى المنوال نفسه فإن دونالد ترامب سيكون قادراً على القول بأنه استطاع بشكل فريد بالمقارنة مع بقية الزعماء الأمريكيين الحديثين أن يجبر الصين على فعل شيء ما، تريده الولايات المتحدة. لكن إذا نظرنا إلى الأمر عبر إطار أكثر اتساعاً، فسيبدو لنا بأن الصين تفهم «فن الاتفاق» أكثر من مؤلف الكتاب الذي يحمل الاسم ذاته: دونالد ترامب. قارب الصينيون مسألة احتمال حدوث حرب تجارية كاملة، فالصين تعلم بأن لديها العديد من مراكز التأثير على اقتصاد الولايات المتحدة. فبعيداً عن كون الأمر «مؤامرة وطنية صينية»، حذرت غرفة التجارة الأمريكية الرئيس الأمريكي من هذه الحقيقة باستخدام لغة قوية ملائمة.

وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن للولايات المتحدة أن تطالب من الصين أكثر من السماح للمزيد من البضائع الأمريكية بالدخول إليها، مع مسألة تعزيز التعاون فيما يخص مسائل الحقوق الفكرية، وذلك رغم أن الصين قد عملت إلى حد كبير على وقف موجة مثل هذه النزاعات بطبيعة الحال، وكانت لديها النية لمواصلة القيام بذلك في المستقبل للكثير من الأسباب، وليس أقلها أن الصين يجب أن تنتج أرضية قوية لبراءات الاختراع الخاصة

أفضل أنواع الحرب، هي التي لا يطلق فيها أي طرف طلقة، ويُدعى كلا الطرفين بعدها بأنه انتصر. إن وضع «رابح-رابح» هو الوضع ذهبت إليه العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين حالياً، تحديداً على المدى القريب. وفي حين أنه سيكون هناك الكثير من التفاصيل التي يجب ترتيبها، ورغم أن احتمالية ظهور الخلافات مجدداً لاتزال قائمة وبشكل كبير، فإن أسوأ سيناريوهات «حرب ترامب التجارية» قد تم تخطيطها. فالصين بتوصلها لهذا الاتفاق فهي غالباً ستعتمد الطريق لإنجازات «ربح-ربح» التالية:

1- بسماعها بالمزيد من الواردات من الولايات المتحدة، منحت الصين الأمريكيين الشيء الوحيد المعقول أن يأخذوه، وعليه فليس أمام الولايات المتحدة أكثر من أن تطالب وتسوق المزيد من الحجج من أجل الحصول على «الأكثر من النوع ذاته».

2- كشفت الصين عن مدى ضعف الولايات المتحدة في حرب تجارية تبعاً لاعتماد رجال الأعمال والمستهلكين الأمريكيين بشكل كبير على المنتجات والسلع والخدمات الصينية. ففتحت السوق الصينية أمام البضائع الأمريكية لم يكن أمراً قامت به مكرهه، بل أمراً فعلته من موقع قوة.

3- إن الاتفاق بالنسبة للصين ليس استسلاماً، بل جزءاً من عملية كاملة بدأت قبيل استلام ترامب للسلطة، حين بدأت الصين القوة اقتصادياً تسعى لتحظى باستثمارات جديدة من الخارج. وليس ذلك لأن بنيتها التحتية بحاجة للمساعدة الخارجية، بل لأن اليوان يتحضر لرحلته التدريجية ليصبح عملة تطفو بحرية، واستثمارات رأس المال

# دون أن تضطر حتى للقتال!



التجارة وويلبور روس والممثل التجاري للولايات المتحدة روبرت ليتايزر. وكان يقود الوفد الصيني نائب رئيس مجلس الدولة ليو هي المبعوث الخاص للرئيس تشي. وكان هناك توافق على اتخاذ تدابير للتقليل بشكل جذري من العجز التجاري البضاعي للولايات المتحدة مع الصين. ولتلبية احتياجات الشعب الصيني الاستهلاكية المتنامية، وبسبب الحاجة لنمو اقتصادي عالي الجودة، ستزيد الصين بشكل كبير من مشترياتها للبضائع والخدمات الأمريكية. سيساعد هذا على دعم النمو والتشغيل في الولايات المتحدة. اتفق الطرفان على زيادة مهمة لصادرات الولايات المتحدة في مجال الطاقة والزراعة. سترسل الولايات المتحدة فريقاً إلى الصين للعمل على التفاصيل. كما ناقش الوفدان توسيع التجارة في البضائع والخدمات المصنعة. كان هناك توافق على الحاجة لخلق ظروف مريحة لزيادة التجارة في هذه المناطق. أكد كلا الفريقين على الأهمية الكبرى لحماية الحقوق الفكرية، ووافقا على تدعيم تعاونهما. ستطبق الصين تعديلات ذات صلة بالقوانين الناظمة لهذا المجال ومن ضمنه قانون براءات الاختراع. وافق كلا الطرفين على تشجيع الاستثمارات المتبادلة، وعلى السعي لخلق حقل منافسة عادل. وافق كلا الطرفين على الاستمرار في اللقاءات على مستويات عليا، للسعي لحل مخاوفهما الاقتصادية والتجارية بطريقة استباقية.

الترويج له مع بيونغ يانغ، وهو الأمر الذي سيثير حفيظة الصين التي باتت تملك في كفتها أوراقاً قوية لتلعب بها.

## بيان الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية:

«بتوجيه من الرئيس دونالد ترامب والرئيس تشي جينبينغ، دخلت في 17 و18 أيار في العاصمة واشنطن- الولايات المتحدة والصين في مشاورات بناءة بخصوص التجارة. ضم وفد الولايات المتحدة أمين سر الخزينة ستيفن مونشدين ووزير

الثروة والضخمة، فإن قرر ترامب أو جون بولتون أو نيكى هيلي أن يقولوا شيئاً ما، أو يفعلوا شيئاً ما، لتقويض عملية السلام من وجهة نظر الصين، فبإمكان الصين بسهولة أن تحول الضوء الأخضر إلى أحمر. سيقابل هذا الأمر احتجاجات من جانب قطاع الأعمال الأمريكي الذي لا يريد ترامب أن ينفره قبل انتخابات الفترة النصفية في الخريف القادم في الولايات المتحدة، مما سيضع ترامب في وضع «خسارة- خسارة» في حال الإخفاق في التوصل إلى الاتفاق الذي تم

المتحدة ما كانت تطلبه قبل أسابيع فقط من جدولة اللقاء بين كيم جونج أون ودونالد ترامب في سنغافورة، فإن الولايات المتحدة لن تكون في موقع يؤهلها لتقويض الجهود الصينية خلف الكواليس لضمان نزع السلاح النووي من كوريا «بشكل منطقي» وضمان المخاوف الأمنية لكوريا الشمالية بوصفها شرطاً مسبقاً لنزع السلاح النووي بشكل كامل. والآن، وبما أن الصين قد منحت الضوء الأخضر للأعمال الأمريكية لتتاجر بنشاط في الأسواق الصينية

## بيانات عن الصناعة الصينية



أثارت العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على شركة «زد تي إي» موجة من الشك في مستوى الصناعة الصينية، بما في ذلك عند بعض المدافعين. فكيف يمكن أن ننظر اليوم بموضوعية إلى موقع الصناعة الصينية في العالم؟

الصين في مقدمة الدول المصنعة، بالنسبة للقيمة المضافة إلى الصناعات التحويلية، ففي حين بلغ الناتج الصناعي العالمي في عام 2015 مستوى 12,157 تريليون دولار، وصل حجم الناتج الصناعي الصيني 3,25 تريليون دولار، ما يمثل 26,7% من الإجمالي؛ وتأتي الولايات المتحدة في المركز الثاني بـ 17,62%، واليابان في المرتبة الثالثة بـ 7,34%.

بالمقارنة مع شركات التصنيع المتقدمة، تفتقر الصين حالياً لقدرات التصنيع المتطورة. فرغم بلوغ حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية الصينية في عام 2015 حوالي 26,7% من الإجمالي العالمي، لكن الصناعة الصينية مازالت تتركز أساساً على الحلقات المتوسطة والمنخفضة وجزءاً من الصناعة المتطورة.

أبل وسامسونغ وغيرهما من كبريات العلامات التجارية الدولية. تمتلك الصين قدرات كبيرة للتركيز على التصنيع على نطاق واسع. وبفضل مزايا القدرة الإنتاجية الضخمة وسوقها الكبيرة، تستطيع الصين إذا ما حقت اختراقاً تكنولوجياً أن تخفض تكاليف الإنتاج من خلال الإنتاج على نطاق واسع، والوصول إلى مستوى عالمي في الصناعة المتطورة.

الصين في الوقت الحالي 2,12% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يفوق أيضاً مستوى دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة. في صناعة الهواتف الذكية تجاوزت حصة الصين من إجمالي الهواتف الذكية في العالم 50% في عام 2017. وفاقته نسبة الشركات المصنعة لمكونات الهواتف النقالة المحلية للعلامات التجارية الصينية كل من

صينية 13,9% فقط من الحصة العالمية. يشهد الاستثمار الصيني في البحث والتطوير زيادة مستمرة. حيث بلغ إجمالي الإنفاق الصيني على البحث والتطوير في عام 2017 مستوى 1,75 تريليون يوان، بزيادة 11,6% على أساس سنوي، محتلة المرتبة الثانية عالمياً، بعد الولايات المتحدة وقبل كل من اليابان وألمانيا. وتبلغ نسبة الاستثمار في البحث والتطوير في

تعتبر الدارات المتكاملة والسيارات أهم منتجين صناعيين تستوردتهما الصين. في عام 2017، شكلت الرقائق الإلكترونية الصينية محلية الصنع 7,78% من الحصة العالمية، ومثلت سيارات الركاب الصينية ذات العلامة التجارية نحو 14% فقط من الحصة العالمية. وفي ما يتعلق بالآلات البناء المستعملة في مجال البنية التحتية والإنشاء، شكلت أكبر 9 شركات إنشاء

# لا ملجأ للمأزومين إلا الغيب



سرديتهم السابقة: حرباً ضد النظام، وحالهم كانت «اللهم والي من عاداه وعادي من والاه». أما بعد ظهور التوازن الدولي ضد الحرب التدميرية والتي تفتح الأفق من أجل العملية السياسية التي يجب أن تدعم، وذلك انطلاقاً من الاعتراف بوجود قوى وطنية سورية ودولية تملك هذا التوجه، كان التحول نحو سردية التقسيم والتقسام والصفقات التي من تحت الطاولة.

وبعد تعثر هذه السردية الأخيرة، عندما انتكست أهم دعائمها، أي قوة الأمريكي دولياً، والأهم هو شفافية القوى التي ترعى العملية السلمية كروسيا والصين، انتقل الفكر التنظيري السائد إلى موقع التجهيل ونقل المعركة إلى الغيب، فالبعض أصبح يشدد على صفقات غير مفهومة وغير معلومة، كون الواقع يعاديهم في الأدلة التي ينشؤونها، وصاروا يتحدثون عن «أحجية في سورية».

ومتابعة نصوصهم تظهر التفكك وعدم الترابط في مكونات الخطاب الجديد عاكسة قلقاً داخلياً فيه، فالتسوية التي تكلموا عنها تتطلب قوة الأمريكي (ومن بعده الصهيوني)، ولكن تراجع الولايات المتحدة يخرجها شيئاً فشيئاً من المعادلة الدولية، فصار الخط الفكري المأزوم يريد القول لنا، إن ما يجري غامض، وشفقة ما ترتب، واتفاق تحت الطاولة يجري، ولا شيء غير ذلك. الأهم له ألا يعترف بالتغيير العالمي، ويلغي أن في سورية خطأ وطنياً يلعب دور الحامل للتغيير.

ولكن من خوفهم على زوالهم يعلنون: أن الحقيقة الموضوعية غير معلومة، وكله في الغيب يكمن.

في الواقع وفي الذات في أن. ومع أن هذا الجانب بحاجة لتوسع في مكان آخر، ولكن الوعي في تميزه أن يكون ذاتياً أو موضوعياً، هو في وعيه لقوانينه الداخلية نفسه، وتملك الأصل الاجتماعي لهذه القوانين «الداخلية»، فعندها يصير الفهم «الذاتي» موضوعياً، عندما يتم وعي الذات، التي هي موضوع في النهاية، من خلال الفكر المادي التاريخي، فالفكر والإنسان إن كان ذاتياً بالمطلق لم يقدر على الحياة أساساً منذ ولادة البشرية حتى اليوم.

## العدمية في السياسة

من الفلسفة إلى العلم إلى السياسة، الفكر السائد يعلن عدميته ويعكس فيها أزمته، والمعنى العملي للعدمية، هو: الانسحاب من الواقع فعلاً عقلياً وسياسياً، بالتالي فإن الحامل المادي لهذا الفكر يعيش حالة عجز واستقالة أمام الواقع.

يمكن أن نتلمس بروز هذا التيار بشكل واضح، عندما بدأ المرتزقة والمأزومون سياسياً والذين ارتموا ضمناً في موقع التدمير، يلاحظون أن كل سرديتهم السابقة تنهار أمامهم فيحاول بعضهم أن يتراجع عن سرديته «الوثائقية» السابقة، لكي يحافظ على موقعه ولا يصير خارج الحدث.

هذا التحول واضح بشدة في الصراع الفكري والسياسي عن الأزمته في سوريا كتكثيف التناقض العالمي، وبالتالي تكثيف لفكر هذا التناقض وجديده. كان القول السابق: أن ما يجري هو حرب استعمارية بين مستعمرين «سورية-الصين-الولايات المتحدة الأمريكية خاصة»، في حين أنها كانت سابقاً حسب

غير المباشر لمذهب «الجمع بين كل الآراء»، أو التيار «المهادن» «الحيادي» الذي ينقلب على كل جديد.

في التنظيرات الكثيرة اليوم على الشاشات والصحف وغيرها، ونتيجة للوضع المأزوم الذي وصله فكر التدمير والهدم والحرب والتشويه لطبيعة المرحلة العالمية والجديد فيها، انتقل الفكر الرجعي السياسي إلى حالة «المهادنة» مع الواقع الجديد، وهو يعكس الطبيعة الفكرية لمرحلة كاملة هي «ما بعد الحداثة»، مرحلة الترويج لكل الأفكار الرجعية عن المجتمع والتاريخ والإنسان والفكر، من تفكيك وعدمية وظلامية ومثالية، في تراجع عن كل

منجزات الفكر العلمي والاجتماعي السياسي تاريخياً، والتي كانت انعكاساً لأزمة الفكر الرأسمالي ما بعد التقدم الثوري في القرن الماضي، فكانت فلسفة «العدم» هي التي طغت للقول: إن العالم غير مفهوم ولا سبيل إلى معرفته، وخصوصاً أن المذاهب الكبرى تم اختبار فشلها «المقصود الاشتراكية»، فكانت المرحلة الرجعية الظلامية على مستوى الفلسفة السائدة. ولكن هذا النُفس ينتقل اليوم من الفلسفة إلى السياسة بشكل أوضح مع اشتداد أزمة الفكر السائد.

ويدعمهم في مسعاهم العلم السائد، والذي يردد سردية عدم القدرة على الموضوعية، بل ما يسود العالم هو «ذاتية» عمياء.

ولكن الرد على هؤلاء تم تاريخياً، إما علمياً وإما سياسياً، من خلال القدرة ليس على فهم الإنسان ووعيه ومحركاته فقط، بل أيضاً في نقل هذه الذاتية إلى العمل الموضوعي والفعل

ليس للشعور بالحقم الطبعي شكلاً واحداً تجاه كل القوى الاستغلالية المعادية وادواتها، فبضعها يصيب الفرد بحالة من الغثيان، أو كما سمتهم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1936 في التقرير الذي صدر عن لجنة منبقة عنها كانت مهمتها كتابة تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي «البلاشفة» بال «حشرات السياسية» في معرض توصيفها لثلاثهازيين السياسيين المنزلقين إلى مواقع الكذب والنفاق والارتزاق السياسي الرخيص والعداء للشعب، من فوضويين وتروتسكيين واشتراكيين ثوريين بوخارينين وقتها، الذين أصبوا مخربين وقتلة ومعادين للمجتمع ككل في حضن الاستعمار.

## ■ محمد المعوش

هذا الشعور يتعلق بالفئة التي تتجلبب لباس الوداعة، وهي في صلب الدفاع عن القائم في مظهر «مخفف كأداة ضرورية لتشويه طريق الصراع، تُستخدم عندما لا تعود تنفع معها المواجهة المباشرة مع قوى التغيير والواقع الجديد، وهذا ما نراه واسعاً في مرحلة الاستغلال «الناعم» غير المباشر «في العقود الماضية بشكل مضخم» الثقافي، العلمي، الإعلامي، الدعاوي الفني.

## التفكيك والعدمية

### من الفلسفة إلى السياسة

من هؤلاء هم «دعاة الموضوعية»، أو الوجه الآخر لهم، أي: أصحاب القول بغياب أي تصور موضوعي بل كل ما هنالك هو آراء ذاتية، كل له ما يدعمه، والمجموع «الاعتباطي» لهذا الكل هو «الحقيقة»، فهذا التصور هو الانعكاس

من الفلسفة إلى العلم إلى السياسة يعلن عدميته ويعكس فيها أزمته والمعنى العملي للعدمية هو: الانسحاب من الواقع فعلاً عقلياً وسياسياً، بالتالي فإن الحامل المادي لهذا الفكر يعيش حالة عجز واستقالة أمام الواقع.

## رائحة الحبر الأخيرة



«النهار» تتحدث للتحويل إلى النشر الرقمي بعد تأخرها 7 أشهر عن دفع مستحقات موظفيها. ونشرت «اللواء» مذكرة تقول: عطفاً على إجراءات التقشف الأخيرة، تقرر فتح باب الاستقالة أمام من لا يستطيع الاستمرار في العمل.

اختفت من الوجود النسخ الورقية لمجلات وصحف عالمية في أوروبا بتأثير التقشف، وبدأ الإعلام يتساءل: هل ماتت الصحافة الورقية؟ هل تنقرض الصحف الورقية عام 2040؟ بينما اختفت نسخ ورقية لصحف عالمية بتأثير التطور الرقمي، مثل: جريدة «أنباء موسكو» لتصبح وكالة أنباء، واندمجت مع صوت روسيا لتأسيس إذاعة سبوتنيك الدولية الرقمية بـ 31 لغة. أما عن توقف الإصدار الدولي لجريدة «الحياة» منذ يومين، فهو بسبب التقشف المالي والهزيمة السياسية للادوات الإنكليزية.

عندما ظهرت الإذاعة، قالوا: إن الجريدة ستموت، ولكن تقسيم العمل حدد دور الجريدة والإذاعة. وعند ظهور التلفاز، تحدثوا عن موت الجريدة والإذاعة، ولكن تقسيم العمل حدد مرة أخرى دور كل منها. ومع انتشار الإنترنت تحدثوا عن موت الجريدة والإذاعة والتلفاز، بينما حدد دور كل منها.

صورة فوتوغرافية تعود إلى الخمسينات في قطار نقل داخلي، يقرأ جميع الركاب صحفاً ورقية لتمضية الوقت. صورة فوتوغرافية في نفس المكان عام 2016، ولكن اختلف القطار، وقرأ الركاب من أجهزة الموبايل لتمضية الوقت بدل الصحف والجرائد. فهل تودع البشرية رائحة الحبر المطبوع؟

### ■ آلان كرك

تعلن صحيفة ما كل فترة عن توقف إصدار النسخ الورقية والتحول إلى النشر الرقمي. لكل صحيفة سبب دفعها إلى اتخاذ هذا القرار، ولبعضها الأسباب نفسها.

تطور هائل في وسائل الإعلام، انتشار كبير لوسائل التواصل الاجتماعي والصحافة الرقمية، الأزمة المالية وانخفاض المبيعات، عدم القدرة على دفع الأجور، وغير ذلك من الأسباب التي تتحكم بمثل هذا القرار. وهناك سبب آخر قد يفرض حضوره أحياناً: الهزيمة السياسية - الإعلامية للصحيفة. كان انخفاض المبيعات وتطور النشر الرقمي ما دفع جريدة «السفير» إلى إيقاف صدور النسخة الورقية، وبدأت

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



### اسألوا الجيل الجديد ماذا يريد؟

تحدثت الصحف والمجلات السورية عن الجيل الجديد لعقود، مستخدمة كلمات مثل: بناء المستقبل، قدرات الشباب السوري الواعد... إلخ. في الحقيقة لا يحتاج الشباب إلى كلمات على طريقة النسخ الإعلامي الفارغ، اسألوا الجيل الجديد ماذا يريد؟ نريد: تعليماً وصحةً مجانيةً، سكناً لائقاً، ضرائب منخفضة، أجوراً جيدة، حريات ديمقراطية حقيقية كسلطة للشعب. في الصورة مجموعة من طالبات مدارس دمشق بعد انتهاء دوامهن عام 1961. من أرشيف إحدى المجلات السورية.



### أول فهرس عربي على مستوى العالم

تستعد مصر لإطلاق أول فهرس عربي دولي على مستوى العالم، ضمن مساعٍ لإدخال مصر عالم المعرفة قبل عام 2030. وذلك عبر اعتماد أسلوب الأبحاث لتعليم التلاميذ من خلال مشروع بنك المعرفة. يهدف الفهرس العربي الموحد لإيجاد بيئة تعاونية للمكتبات العربية، وخاصة في مجال فهرسة الكتب والمصادر العربية، وذلك من أجل تخفيض تكلفة فهرسة أوعية المعلومات العربية، حيث يتم ذلك من خلال عملية الفهرسة المتقاسمة، التي تتطلب توحيد ممارسات الفهرسة داخل المكتبات العربية لسهولة نشر الكتاب العربي والوصول إليه.



### عدد جديد من «الحياة السينمائية»

صدر العدد الجديد من مجلة الحياة السينمائية الفصلية الصادرة عن المؤسسة العامة للسينما، وحوى العدد الجديد دراسات حول مجموعة من الأفلام العالمية والمحلية التي شكلت علامة في تاريخ الفن السابع، إضافة إلى أبحاث حول المونتاج السينمائي والفيديو الرقمي، وملف لعلاقة السينما بالأدب والرواية. تناولت المجلة أفلاماً مصرية وأوروبية وصينية وكندية وهندية، ودراسات مترجمة وسير حياة شخصيات من السينما العالمية، مثل: المخرج الألماني راينر فيرنر فاسبندر، ولورانس أوليفيه، والممثل آلان ديلون، لتختتم المجلة بملف العدد، حول ليف ألمان الممثلة والمخرجة والمسرحية النرويجية.

### للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 04/06/2018» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

# محاكمة الثلج



هل سمعتم عن بلدان تحاكم الثلج في ربوعها؟ قد يبدو ذلك غريباً بالنسبة إليكم، تعرفوا معنا كيف وضعت محاكم التفتيش قوائم محاكمات الثلج وانتهت إلى تحطيم الأفلام السينمائية وهيمنة الرقابة الشمولية عليها.

■ لؤي محمد

عندما استسلمت هوليوود إلى لجنة الأنشطة غير الأمريكية في مجلس النواب، كان ذلك بداية لمعسكر اعتقال أمريكي. هزت هذه الكلمات قاعة المحكمة في واشنطن عندما صاح كاتب أفلام هوليوود دالتون ترامبو ضارباً بيده طاولة الاتهام. كان ترامبو واحداً من الكثيرين الذين رفضوا التعاون مع لجنة الأنشطة غير الأمريكية التابعة لمجلس النواب الأمريكي والتي حاربت التأثير الشيوعي في السينما والصورة المتحركة.

## معسكر اعتقال سينمائي

قدم توماس دوهيرتي في كتابه «محاكمة الثلج» قائمة هوليوود السوداء، وبعد الكتاب الصادر عن جامعة كولومبيا الأمريكية مؤخراً، واحداً من أشهر الكتب التي بحثت في حقائق التاريخ. وعن التناقضات التي حدثت في صناعة السينما الأمريكية والتحقيقات التي أطلقتها هوليوود بحق السينمائيين بتهمة الشيوعية، تلك التحقيقات التي بلغت ذروتها عام 1947 وانتهت إلى وضع قائمة هوليوود السوداء التي قمعت السينما الأمريكية وجعلتها رهينة في يد المخابرات المركزية حتى اليوم.

وضح دوهيرتي طبيعة العلاقة المتوترة بين الإدارات والعمل السينمائي والاستوديوهات خلال الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن العشرين، وكان يدير هذه العلاقات المتوترة التحالف الدولي للموظفين المسرحيين. وبحلول نهاية عام 1945،

شن هذا التحالف ضربات لم يسبق لها مثيل ضد اتحادات الاستوديو التي كانت تحتل مركز الصدارة. في ثلاثينات القرن الماضي، حقق ديمقراطي مجلس النواب في التأثير الشيوعي داخل هوليوود. وفي عام 1941 وجهت التهم المختلفة إلى الممثلين والمخرجين السينمائيين لمنع «التأثير الشيوعي المحتمل في الأفلام». يقول دوهيرتي: تحولت هوليوود إلى سيرك للمهرجين، لم يكن ذلك طبعاً صاخباً أو زواجا مشهوراً، بل كانت مواجهة بين الأمن القومي وحرية التعبير، بين الحزب الديمقراطي والشيوعية.

## الوطنية المزورة في هوليوود

بدأت الصحف تتحدث عن وجود معسكرين داخل صناعة الأفلام السينمائية، تحالف الأفلام المناهضة للشيوعية للحفاظ على المثل الأمريكية، وعلى الجانب الآخر وقفت اللجنة المناهضة لهذه الإجراءات والتي قضي عليها بأحكام السجن والنفي والتسريح من العمل.

خلال جلسات الاستجواب المفبركة، جلبت السلطات شهود زور، بعضهم أصدقاء شخصيون للسينمائيين المتهمين، وبعضهم الآخر مالكو استديوهات وارنر ووالث ديزني، وقدم نجوم مثل: غاري كوبر، ورونالد ريغان، وروبرت مونتميري، «وطنيتهم المزورة» خلال المحاكمات. وضعت أسماء كل من جوني هوارد لوسون وألفاه بيسي وترامبو كأول ثلاثة سينمائيين ضمن قائمة هوليوود

السوداء الطويلة، التي وضعت من قبل مالكي صناعة السينما. قال دوهيرتي: إن الأمريكيين فقدوا ثقتهم بهوليوود، ورغم كل هذه الممارسات لم تستطع الولايات المتحدة كسر علاقة السينمائيين بالشيوعية، ولكن ساد رعب كبير بين جميع السينمائيين من غير الشيوعيين خوفاً من وضع اسمهم ضمن هذه اللائحة السوداء في هوليوود. وجهت الولايات المتحدة الضربات المتتالية إلى السينما الأمريكية، وولدت على أنقاضها سينما وارنر وديزني وغيرها من المؤسسات الكبرى التي كرست الرقابة الشمولية على السينما الأمريكية.

## نفي كبار السينمائيين

نفي كبار السينمائيين الأمريكيين إلى الخارج بتأثير هذه الحملة، مثل: جوني هوارد لوسون الذي استقر في المكسيك، وأنتج أفلاماً عن العنصرية وحيات العمال، مثل: أفلام في معركة الأفكار 1953، والدولة الحبيبة 1951، كما ألف كتاباً حول طرق هوليوود في تسميم عقول الطبقة العاملة الأمريكية ودور الماركسية في تطور الدراما الأمريكية.

قال لوسون: يشاهد العمال وأسرهم الأفلام السينمائية التي تحثهم على احتقار القيم التي يعيشتون بها، ومحاكاة القيم الفاسدة لأعدائهم واحتقار وتخوين العمال الذين يسعون لحماية مصالحهم الاجتماعية وترويج الصورة المهيبة للنساء والتحرير على الجريمة.

كما نفي السينمائي الكبير تشارلي تشابلن عام 1951 الذي علق على

ذلك قائلاً: «لم يكن يهمني أن أعود أو لا أعود إلى ذلك البلد البائس. ولقد وددت أن أقول لهم، أنه كلما بكرت في التخلص من ذلك الجو المشبع بالكراهية يكون أفضل، وأني لم أعد أتحمّل إهانات أمريكا وأخلاقها المتبجحة وأن كل ذلك ينهكتني».

## كلمة أخيرة

كتب كريستوفر يوغريست مراسل واشنطن بوست بتاريخ 13 نيسان الماضي، عن التاريخ الأسود لهوليوود في ملاحقة السينمائيين وفرض الرقابة البوليسية، كما يزخر كتاب البروفيسور هاورد زين «القرن العشرون» الصادر عام 2003 بعشرات الأمثلة عن محاربة الولايات المتحدة للسينما والأدب والفن الأمريكي خلال القرن العشرين. ويوثق فيلم «ترامبو 2007» تلك الفترة العصيبة التي أدت إلى ملاحقة السينمائيين داخل استديوهات هوليوود.

لم تقتصر هذه الحرب على السينما فقط، بل شملت الكاريكاتير والأدب والفن والموسيقا والصحافة والجامعات التي خنقتها الرقابة الأمريكية وصبغتها بلون واحد مهيمن وإن كانت تظهر بشكل متنوع شكلاً.

تحاول الولايات المتحدة بأدواتها القديمة تلك، أن تخوض اليوم معركة جديدة في السينما والأدب والفن والإعلام والجامعات العلمية على مختلف الصعد، في محاولة لكبح حركة التاريخ الذي تجاوزها، ومنع تبلور البدائل العالمية. ولكن يبدو أن التاريخ لن يسمح بتكرار محاكمات الثلج في القرن الواحد والعشرين.



عندما استسلمت هوليوود إلى لجنة الأنشطة غير الأمريكية في مجلس النواب كان ذلك بداية لمعسكر اعتقال أمريكي